البحث الأول

التعليم العالى والبطالة فى مصر

دكتور / محمد محروس اسماعيل
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد
كلية التجارة ـ جامعة الاسكندرية

تقـــــديم :

تواجه مصر فى الوقت الحاضر مشكلة كبيرة تتعلق بضخامة عـــدد الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة ، تفوق بكثير احتياجات الاقتصاد القومى · وقد كان الفائض فى أعداد الخريجين بارزا فيما مضى فى قطاع الدراسات النظرية وبعض خريجى الكليات العملية ، ولكن الآن أصبح الفائض من الخريجين يشمل كلا من خريجى الكليات النظرية والعملية فيما عدا بعض التخصصات القليلة هنا وهناك ·

ومن الجدير بالذكر فان الحكومة قد ألتزمت منذ منتصف الستينيات بتوظيف خريجى الجامعات والمعاهد المتوسطة والعليا عن طريق وزارة القوى العاملة · وفى بداية هذا الالتزام لم تكن هناك مشكلة فى توظيف الخريجين · فقد كان عدد السكان أقل من ٣٢ مليون نسمة فى عام١٩٦٨ ارتفع الى أكثر من ٤٨ مليون طبقا لتعداد السكان فى عام ١٩٨٦ ، وأصبح العدد فى نهاية ١٩٨٩ حوالى ٥٢ مليون نسمة · ومع الأزدياد السريع فى عدد السكان فان الزيادة فى عرض القوى العاملة تصبح كبيرة هى الأخرى · وفى عام ١٩٦٨ أيضا كان عدد الناجحين فى الثانوية العامة ٧٥ ألف طالب ، وقد أصبح العدد ٦ر١٨٧ ألف طالب فى عام ١٩٨٦ · أما عن خريجى الجامعات ـ والتى زاد عددها فأصبحت الآن ١٢ جامعة ـ فقد زاد عددهم من ٧ر٢٠ ألف فى عام ١٩٦٨ الى ٢ر١١٩ ألف فى عام ١٩٨٦ · أما عن حملة دلبوم التجارة المتوسطة فقد زاد عددهم من ٦ر١١ ألف طالب فى عام ١٩٦٨ الى حوالى ١٢٠

الف طالب عام ١٩٨٦ ، أما حملة دبلوم الصنايع (أو الثانوى الصناعى) فقد زاد العدد من حوالى ١٠ آلاف الى ٦ر٦٦ ألف طالب خلال الفتـــرة المذكورة (١) ٠

ويتضح من هذه الأرقام الزيادة الهائلة فى أعداد الخريجين خلال فترة العشرين سنة الماضية ٠ ومع كثرة عدد الجامعات والمعاهد العليـــا والمتوسطة وانتشارها فى المحافظات المختلفة فقد سهل ذلك على الطلاب الالتحاق بها وذلك بأقل تكاليف ممكنة من ناحية الاعاشة والانتقال ٠ يضاف الى ذلك استمرار العمل بمجانية التعليم فى مراحله المختلفة من مرحلة التعليم الابتدائى حتى مرحلة الماجستير والدكتوراه ٠ كذلك فان الدولة على الرغم من أنها المستخدم employer الأساسى فضلا عن أنها الممول لعملية التعليم لم تحاول أن توجه سياسة التعليم بالشكل الذى يحدد أعداد الخريجين من التخصصات المختلفة وفقا لحاجة الاقتصاد القومى ٠ بل تركت الافـــراد يختارون التخصصات التى يرغبونها ، وأصبح الواجب الأســـاسى لوزراء التعليم هو توفير أماكن فى الجامعات والمعاهد العليا لاســـتيعاب جميع الناجحين فى الثانوية العامة ٠

ومن ثم فان السياسات التعليمية الخاطئة للحكومات المتعاقبة قـد أدت بنا الى مانحن فيه الآن ، من وجود بطالة فى حملة الشهادات العليـا والمتوسطة ، فى الوقت الذى توجد فيه ندرة فى العمالة الفنية وغير الفنية ٠ وطبقا لقانون العرض والطلب فقد ارتفعت الأجور السوقية بصورة فلكيـــة للفئة المذكورة ، فى حين تدنى الى القاع الراتب الذى يحصل عليه خريجوا الجامعات ٠ يضاف الى ذلك أن هؤلاء الخريجين عليهم الانتظار سنوات طويلة حتى يتم توظيفهم بواسطة القوى العاملة ٠ وسنة بعد أخرى فقد زاد عـدد سنوات الانتظار حتى وصلت الآن الى سبع ســـنوات بالنســـبة لخريجى الجامعات (يتم الآن توظيف بعض خريجى دفعة عام ١٩٨٣) وثمان سنوات بالنسبة لخريجى المعاهد المتوسطة (يتم الآن توظيف خريجى عام ١٩٨٢)٠

وقد أدت مشكلة البطالة المتفاقمة بين ابنائنا من خريجى الجامعات

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، ١٩٧٤ ، ١٩٨٨ ٠

والمعاهد الى دفع الاقتصاديين الى التركيز على دراسة هذه المشكلة وعن علاقة ذلك بالتعليم نفسه ٠

وهل التعليم يؤدى الى البطالة ؟

وسوف نعرض لمشكلة « البطالة والتعليم العالى فى مصر » على النحو التـــالى :

١ ـ حجم مشكلة البطالة بين المتعلمين ٠
٢ ـ هل التعليم يؤدى الى البطالة ؟
٣ ـ ارتفاع تكلفة التعليم العالى بالمقارنة بالتعليم الابتدائى ٠
٤ ـ التكلفة والعائد الخاص بالمستويات المختلفة من التعليم ٠
٥ ـ الفوائد والتكاليف الخاصة والاجتماعية المتعلقة بالانفاق على التعـــليم ٠
٦ ـ وسائل الحد من الطلب على التعليم العالى والمتوسط لكى يتمشى مع احتياجات الاقتصاد القومى ٠
٧ ـ الخاتمة والتوصيات ٠

١ ـ حجم مشكلة البطالة بين المتعلمين فى مصر :

يتضح من جدول (١) أن عـدد خريجى الجامعات قـــد تضاعف خلال احدى عشر عاما ، من ٤٨٩٦٣ خريج فى عام ١٩٧٧ الى ١٠١ر٣١٣ فى عام ١٩٨٧ أى بمعدل سنوى حوالى ١٠٪ سنويا ٠ كذلك تضاعف عدد خريجى المعاهد العليا والمتوسطة خلال الفترة المذكورة فقد زاد عددهم من ١٢٧ر١٩٦ فى عام ١٩٧٧ الى ٢٥٩ر٣٢٩ خريج فى عام ١٩٨٧ ، أى بمعدل قدره حوالى ١٠٪ سنويا ٠

ويتضح من جدول (١) أيضا الأرقام الخاصة بعدد الخريجين الذين يتم توظيفهم بواسطة وزارة القوى العاملة ٠ فقـــد تم توظيف ٣ر٤٢٪ من خريجى الجامعات عن طريق القوى العاملة عام ١٩٧٧ وقد ارتفعت النسبة الى ٢ر٥٤٪ عام ١٩٨٢ (وهى اخر سنة تم فيها تعيين الخريجين عن طريق

القوى العاملة · ومازالت اجراءات تعيين الخريجين دفعة عام ١٩٨٣ لم تتم بعد) · أما فيما يتعلق بخريجى المعاهد العليا والمتوسطة فقد تم تعيين نسبة ٢ر٦٤٪ فى عام ١٩٧٧ ، وقد ارتفعت النسبة الى ٦٧٪ فى عام ١٩٨١ (وهى اخر سنة تم فيها توزيع الخريجين بواسطة وزارة القوى العاملة) ·

ولما كانت الجهات المختلفة الحكومية والقطاع العام والقطاع الخاص تقوم بالاعلان عن احتياجاتها من العاملين فى الصحف ويتم توظيف الأفراد المناسبين منهم بشكل مباشر بواسطة الجهات المذكورة ، فانه يخيل الى بدون خطأ كبير ، أن من يتبقى من الخريجين فى الساحة بدون عمل هم الذين ينتظرون دورهم للتعيين فى الحكومة والقطاع العام بواسطة القوى العاملة · وبمعنى اخر فان المعينين عن طريق القوى العاملة هم فى غالبيتهم العناصر الفائضة عن احتياج سوق العمل فى مصر ·

وعلى ذلك فانه يمكن تقدير الفائض من جملة المؤهلات العليا تقريبا بمقدار ٣ر٤٢٪ فى عام ١٩٧٧ و ٢ر٥٤٪ فى عام ١٩٨٢ · أما عن الفائض من خريجى المعاهد العليا والمعاهد المتوسطة فيقدر بنحو ٢ر٦٤٪ فى عام ١٩٧٧ و ٦٧٪ فى عام ١٩٨١ · هذا مع العلم أن نسبة الفائض من الخريجين أخذة فى الزيادة بصورة مضطردة حتى وصل الحال الى أن الاحتياجات من بعض التخصصات مثل دبلوم التجارة أصبحت ضئيلة جدا ويتم تعيين الباقى كعمال لمن يرغب منهم ·

ومن الجدير بالذكر فانه بينما أخذ عدد الخريجين فى الزيادة بصورة سريعة بمعدل حوالى ١٠٪ سنويا فان فرص العمل المتاحة فى الاقتصاد القومى فى الداخـــل والخـــارج لا يمكن أن تزيد بنفس النســـبة وذلك للاسباب الآتية :

(١) بطء معدل النمو الاقتصادى وخاصة فى قطاع الزراعة والذى كان فى حدود ٢ـ٣٪ فى المتوسط سنويا · هذا فضلا عن التزايد الملحوظ فى استخدام الآلات فى الزراعة فى الكثير من الأعمال التى كانت تعتمد على الأيدى العاملة فى فترة الخمسينات والستينات من هذا القرن · مما قلل بصورة ملحوظة من الاحتياجات الى الأيدى العاملة فى العمليات الزراعية

المختلفة وكذلك عملية استصلاح الأراضى واستزراعها التى يغلب عليها الآن استخدام الآلات بشكل مكثف ٠

(٢) التوسع فى الصناعات كثيفة رأس المال Capital intensive industries مثل الحديد والصلب والالمونيوم والبتروكيماويات وغيرها ٠ وكذلك الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة فى الصناعات المختلفة والتى تتميز بقلة احتياجها الى الأيدى العاملة والتوسع فى استخدام الحاسبات الالكترونية وغيرها ٠ وقد شجع على ذلك تشـــدد وجمود قوانين العمـــل والتأمينات واتحادات العمال مما اثار مخاوف المستثمر وجعله يفضل الاعتماد الاكبر على الالة والتقليل بقدر الامكان من استخدام اليد العاملة ٠

(٣) ضيق فرص العمل الخارجى وخاصة فى منطقة الخليج وذلك بسبب أنهيار أسعار البترول ابتداء من عام ١٩٨٣ ، وقد ترتب على انخفاض معدل النشاط الاقتصادى فى الدول البترولية عـــودة الكثير من المصريين العاملين فى الخارج ٠

ومن الجدير بالذكر فانه على الرغم من ارتفاع معدل البطالة بين خريجى الجامعات وبصورة أكبر بين خريجى المعاهد العليا والمتوسطة ، فان ٥٠٪ من القوى العاملة فى مصر لا تعرف القراءة والكتابة (أمى) جدول (٢) ٠ أما الذين يعرفون القراءة والكتابة فقط (بدون شهادات) فتصل نسبتهم الى ٥ر٢٠٪ من الاجمالى ٠ أى أن حوالى ٧٠٪ من اجمالى القوى العاملة فى مصر هم أميون فى غالبيتهم وأن نسبة منهم تعرف مجرد القراءة والكتابة ٠ وهذا الوضع يؤدى دون شك الى انخفاض معدل الأداء الاقتصادى وتدنى قدرات العاملين وعدم استطاعتهم استيعاب فنون الانتاج الحديث أو الاستفادة من برامج التدريب التى تنظم لهم ٠

جـــدول (١)

اجمالى عدد المتخرجين من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٧

السنة	مؤهلات عليـــا		مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة		الجمـــلة	
	عـــدد الناجحين	عـــدد المعينين عن طريق الوزارة	عـــدد الناجحين	عـــدد المعينين عن طريق الوزارة	عـــدد الناجحين	عـــدد المعينين عن طريق الوزارة
١٩٧٧	٤٨٩٦٣	٢٠٧٠٦	١٢٧١٩٦	٨١٦٥٥	١٧٦١٥٩	١٠٢٣٦١
١٩٧٨	٥٦٤٦١	٢٥٠٩١	١٢٨٧٥٢	٨٥١٢٠	١٨٥٢١٣	١١٠٢١١
١٩٧٩	٥٦٤٥٥	٢٨٨٩٣	١٤٧٩١٤	٨٢٠١١	٢٠٤٣٦٩	١١٠٩٠٤
١٩٨٠	٦٠٢٠٩	٢٥٥١١	١٥٤٥٨١	٩٣٩١٠	٢١٤٧١٠	١١٩٤٢١
١٩٨١	٦٧٠٢٩	٣٩٣١٧	١٨٢٠٨٦	١٢٢٠٤٨	٢٤٩١١٥	١٦١٣٦٥
١٩٨٢	٧٣٠٥٥	٣٩٥٨٤	١٩٧٨٣٦	٢٢٩١	٢٧٠٨٩١	٤١٨٧٥
١٩٨٣	٧٧٨١٧	١٣٩٢٦	٢٢٤٠٧٩	٢٢٩٥	٣٠١٨٩٦	١٦٢٢١
١٩٨٤	٨٤٧٤١	١٤٦٤٤	٢٤٧٥٤٩	٣٠٦٥	٣٣٢٢٩٠	١٧٧٠٩
١٩٨٥	٩٤٢٦٩	١٢١٢٥	٢١٩٤٦٧	٢٤٣٣	٣١٣٧٣٦	١٤٥٥٨
١٩٨٦	٩٧٨٣١	١٣٥٢٠	٢٣٩٣٢٩	١٧٨٧	٣٣٧١٦٠	١٥٣٠٧
١٩٨٧	١٠١٣١٣	٠٠	٢٥٩٣٢٩	٠٠	٣٦٠٧٢٢	٠٠
الجمـلة	٨١٨٢٢٣	٢٣٣٣١٧	٢١٢٨١١٨	٤٧٦٦١٥	٢٩٤٦٣٤١	٧٠٩٩٣٢

المصدر : د٠ نحيب حسن غيته ، بعض مظاهر الخلل فى سوق العمل المصرية، كتاب العمل ، العدد ٣٠٤ ، اغسطس ١٩٨٩ صفحة ٢٧ ، نقلا عن الادارة العامة للخريجين وزارة القوى العاملة والتدريب ٠

جـــدول (٢)

التوزيع النسبى للقوى العاملة حسب الحالة التعليمية والنوع لعام ١٩٨٤

(نسب مئوية)

الحالة التعليمية	النـوع		الجمـلة
	ذكـور	أناث	
أمى	٤٩ر٢	٥٣ر٤	٤٩ر٩
يقرأ ويكتب	٢٤ر٣	٣ر٩	٢٠ر٥
شهادة أقل من المتوسط	٥ر٢	٢ر٦	٤ر٧
شـهادة متوسطة	١٢ر٠	٢٣ر٤	١٤ر٢
شـــهادة فوق المتوســط وأقل من الشهادة الجامعية	٢ر٠	٥ر٧	٢ر٧
حملة شهادة البكالوريوس والليسانس والدراسات العليا	٧ر٢	١٠ر٧	٧ر٩
غيـــر مبـــين	١ر٠	٣ر٠	١ر٠
الاجمـــالى	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : د٠ نجيب حسن غيته ، المرجع السابق ، نقلا عن بحث القـــوى العاملة بالعينة ٠

ويرجع ارتفاع معدل الامية الى أسباب مختلفة لعل من أهمها الخلل فى توزيع الاستثمارات فى مراحل التعليم المختلفة والتمييز الواضح نحو التعليم المتوسط والعالى (كما سنرى فيما بعد) مع تقليل الاستثمارات الموجهة الى التعليم الابتدائى والأساسى ٠ هذا فضلا عن الزيادة السريعة فى عدد السكان وعوامل أخرى اجتماعية واقتصادية ٠ والمحصلة أن نصف عدد العاملين أمى وأن حوالى ٢٠٪ يعرفون مجرد القراءة والكتابة ٠ وبذا لا نعجب اذا كانت انتاجية الاقتصاد المصرى ضعيفة بالمقارنة بكثير من الدول النامية فى جنوب شرق أسيا وغيرها من الدول ٠

ويقول ارثر لويس(١) أنه مما لاشك فيه أن الشعب المتعلم اكثر انتاجية من الشعب غير المتعلم Illiterate واذا كان الفلاح فى افريقيا قد انهى دراسته الابتدائية لكان قد حصل على زيادة تصل الى ضعف أو حتى ثلاثة أمثال انتاجية الأرض التى يزرعها · ونقصد بتعليم الفلاح ليس فقط القراءة والكتابة والحساب ولكن يجب أيضا المامه ببعض أساسيات العلوم الطبيعية والعلوم الزراعية والارشاد الزراعى · اذا تحقق ذلك فان الفلاح يصبح لديه وعى بأهمية استخدام الاسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والبذور الجيدة ، والحفاظ على الثروة الحيوانية والعناية بمحصوله بعد جنيه وأثناء نقله وتخزينه · وكذلك تجنب الأمراض التى تصيب الفلاح نفسه مثل البلهارسيا وغيرها ·

٢ ـ هل التعليم يؤدى الى البطالة ؟ (٢)

ان المقصود بذلك هو أن التعليم يجعل من الصعب توظيف الخريجين Unemployable لمـــاذا ؟

أولا : لأنه يزيد من أمال الخريجين الى درجة أنه يصعب تلبيـــة طلباتهم ·

ثانيا : أن التعليم قد يعلم الخريجين المهارات الخطأ Wrong Skills أو المهارات غير المطلوبة ، وكذلك قد يغرس فى نفوسهم المواقف أو السلوك الخـطأ Wrong attitudes ونلاحظ فى مصر مثلا أنه بمجرد أن يتعلم الشاب (أو الفتاة) ويحصل على مؤهل متوسط فانه يرفض الكثير من الأعمال التى كان يقوم بها بمفرده أو مساعدة لأفراد أسرته · ناهيك عن خريجى الجامعات الذين يرفضون الكثير من الوظائف وذلك لأنها من الناحية

---

(1) A. Lewis, Some Aspects of Economic Development, London, Allen & Unwin, 1969.

(2) Mark Blaug, Education and Employment, in John Simmons (editor), The Education Dilemma, Policy Issues for Developing Countries in the 1980s, The World Bank, New York, Pergamon Press, 1980, Chapter 8.

الاجتماعية غير مقبولة ويتخوفون من أن يسخر منهم الناس ، ويخشون من عدم وجود فتيات تتزوجهم · ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن الفتاة التى تعلمت · ومن ثم فانه يترتب على ذلك بقاء الشاب (أو الفتاة) الذى تعلم فى حالة بطالة فى انتظار الوظيفة الحكومية والتى أصبحت لا تأتى قبل سنوات طويلة (لم يتم بعد توظيف حملة الدبلومات دفعة ١٩٨٢ ولا خريجى الجامعات دفعة ١٩٨٣) · فى حين أن هناك ندرة فى اليد العاملة غير المتعلمة أو غير المدربة ·

كذلك فان التعليم قد يركز على تخصصات معينة وينزل الخريج الى سوق العمل بمهارات لا تتناسب مع احتياجات هذا السوق · مثل الكثير من خريجى الكليات النظرية وبعض خريجى الكليات العملية · فقد تلقوا تعليما أو تدريبا خاطئا بمعنى أنه لا يتمشى مع احتياجات السوق أو الاقتصاد القومى · ومن ثم فانهم الآن فى بطالة ·

هل التعليم يحول البطالة المقنعة الى بطالة سافرة ؟

فى المجتمعات الزراعية التقليدية مثل الريف المصرى فى الخمسينات والستينات يقوم أفراد الأسرة الواحدة بالعمل سويا ، وكثيرا ما يكون حجم العمل الذى يقوم به كل فرد هو أقل من الحجم الذى يمكن أن يقوم به كل فرد فى العائلة · ولكن الكل يعيشون سويا فى عيشة واحدة ، الجد والابن والاحفاد وهكذا وهو مايسمى بالأسرة الممتدة · ولكن مع التعليم فان الأفراد المتعلمين داخل الأسرة يصبح لديهم الحافز على ترك العمل العائلى وكذلك القرية كلها سعيا وراء وظيفة فى قطاع الصناعة أو قطاع الأعمال الحديث Modern Urban Sector وفى هذا القطاع الحديث يتم توظيف الأفراد الذين يحتاجهم العمل بالفعل ، أى لا يوجد مكان لبطالة مقنعة كما هو الحال فى القطاع الزراعى التقليدى على نحو ما تقدم · والأفراد الذين يتم توظيفهم فى القطاع الحديث يكون عددهم قليل نسبيا أما بقية الأفراد الذين تركوا قراهم بعد حصولهم على قدر من التعليم وذهبوا الى المدينة بحثا عن عمل بشهاداتهم فانهم سوف يصبحون عاطلين عن العمل · وبهذا المعنى فانه كلما انتشر التعليم فى المجتمعات الفقيرة ذات الكثافة السكانية العالية ، كلما ترتب على ذلك ازدياد حدة البطالة السافرة فى هذه المجتمعات ·

كذلك فان التعليم يفتح عيون المتعلمين فى الريف على الدخول الأعلى التى يمكن الحصول عليها فى المدينة ، وكذلك تعريفهم بفرص العمل المؤقتة المتاحة وذلك حتى يمكن الحصول على العمل الدائم ٠

٣ - ارتفاع تكلفة التعليم العالى بالمقارنة بمراحل التعليم الأخرى :

من الملاحظ أن تكلفة الطالب فى التعليم العالى فى الكثير من البلاد النامية تفوق بكثير تكلفة التعليم للطالب فى مرحلة التعليم الثانوى وتصل الى ارقام فلكية اذا ما قورنت بما يتكلفه التلميذ فى مرحلة التعليم الابتدائى (جدول ٣) ٠

ويوضح الجدول المذكور أن التلميذ فى مرحلة التعليم الجامعى فى دول فقيرة مثل الدول الأفريقية شرقا وغربا يتكلف حوالى ١٠ أضعاف متوسط نصيب الفرد من الدخل ٠ هذا فى الوقت الذى تنخفض فيه نسبة الطلاب المسجلين فى الجامعات الى أقل من ١٪ من عدد الأفراد فى فئة العمر الخاص بطلاب الجامعات ٠ وتبلغ تكلفة طالب الجامعة حوالى ٤٨ مرة تكلفة تلميذ الابتدائى ٠ أما بالنسبة للتعليم الثانوى فان التكلفة تبلغ أقل من ٤ مرات تكلفة تلميذ الابتدائى (فى دول شرق افريقيا) ٠ واذا أخذنا مجموعة الدول النامية ككل فاننا نجد أن طلاب الجامعات يكلفون أكثر من ٢٦ مرة ما يتكلفة تلميذ الابتدائى ، وان تلميذ الثانوى يكلف حوالى ٣ مرات ما يتكلفه تلميذ الابتدائى (١) ٠

أما اذا نظرنا الى الدول الصناعية (وهى مجموعة دول [OECD فاننا نجد أن طالب الجامعة يكلف حوالى ٢ر٥ مرة ما يكلفه تلميذ الابتدائى، وأن تلميذ الثانوى يكلف تقريبا ما يكلفه تلميذ الابتدائى ٠

---

(١) يقدر أن تكلفة طالب الجامعة فى مصر فى المتوسط تصل الى ١٥٠٠ جنيه مصرى ، وهو ما يعادل حوالى ضعف متوسط دخل الفرد فى السنة فى مصر ٠

جـــدول (٣)

متوسط التكلفة التعليمية للفرد الواحد فى مراحل التعليم المختلفة
كنسبة مئوية من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى
وكذلك نسبة الطلاب المسجلين فى مناطق العالم المختلفة
(فى الفترة ٧٦ ــ ١٩٧٩)

المنطقة الجغرافية	الابتـدائى		الثـــانوى		العـــالى	
	التكلفة	نسبة الطلاب	التكلفة	نسبة الطلاب	التكلفة	نسبة الطلاب
أفريقيـــا :						
شـــرق أفريقيـــا	١٩	٧٣	٦٨	١٣ر٦	٩٠٧	٠ر٦٧
غـــرب أفريقيـــا	٢٥	٤٣	١٠٢	٩	٨٣٨	٠ر٧٣
أســـيا :						
شرق أسـيا والباسفيك	١١	٩٢	١٩	٣٩	١١٨	٦ر٠
جنـــوب أســـيا	٨	٦٧	١٦	١٧	١١٩	٢ر٥٨
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٩ر٣	٩٣	١٥	٣٨	٨٨	٦ر٠
متوسط البلدان الناميـــة	١٤	٧٥	٤١	٢٥	٣٧٠	٣ر٣٠
متوسـط الدول الصـناعية	٢٢	١٠٠	٢٤	٨٠	٤٩	٢١ر٠

المصـدر : G. Pascharopoulos & Maureen Woodhall, Education for Development, The World Bank, 1985, Table 7-4, p. 186.

نقلا عن : Manual Zumelman, Educational Expenditures in the 1970s. Washington D.C., World Bank, Education Department, 1982, p. 49.

ونخلص من ذلك الى أن الموارد المخصصة للتعليم فى البلدان النامية يوجه غالبيتها الى طلاب التعليم العالى رغم انخفاض نسبتهم الى مجموع الطلاب · أما التعليم الابتدائى وهو مايعرف بمرحلة التعليم الأساسى فانها لا تحظى الا بالقليل جدا من الأموال المخصصة للتعليم مع أن العكس يجب أن يكون كما هو الحال فى البلدان الصناعية ·

وترجع أسباب ارتفاع نسبة الانفاق على التعليم العالى فى البلدان النامية الى الآتى :

١ ـ ارتفاع تكاليف الجامعات وخاصة الكليات العملية وانخفاض نسبة عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس وذلك لمحاولة الارتفاع الى المستوى الموجود فى البلدان المتقدمة ·

٢ ـ قلة عدد الطلاب المسجلين فى الجامعات (باستثناء مصر وعدد قليل من الدول الأخرى) ·

٣ ـ اهتمام الكثير من الدول النامية بانشاء وتجهيز الجامعات ، ويعتبرونه مظهرا حضاريا وعلامة من علامات التقدم ·

٤ ـ النظر الى التعليم العالى على أنه ضرورة اجتماعية ونوع من أنواع المفاخرة Prestige وهذا واضح فى مصر ، وذلك على عكس الحال فى كثير من الدول الصناعية الغربية والشرقية على حد سواء ·

٥ ـ انتشار المجانية فى التعليم العالى رغم ارتفاع تكاليفه على نحو ما تقدم · والمثال واضح فى مصر حيث أن هناك مجانية التعليم فى كل المراحل ولكن طالب التعليم الجامعى يكلف الكثير (وخاصة فى الكليات العملية) بالمقارنة بتلاميذ المدارس الابتدائية وحتى الثانوية ·

٤ ـ التكلفة والعائد الخاص بالمستويات المختلفة من التعليم :

أولا : التكلفة النسبية لمراحل التعليم المختلفة :

تم توجيه الكثير من الانتقاد فى السنوات الأخيرة للمفارقات الكبيرة

بين تكاليف تعليم التلميذ فى مراحل التعليم المختلفة فى البلدان النامية ٠ ويتضح ذلك بصفة خاصة عند مقارنة تكاليف التعليم الخاصة بمرحلة التعليم الثانوى أو الجامعى ، بمرحلة التعليم الابتدائى ٠

وتبين دراسة مقارنة قام بها أحد خبراء البنك الدولى فى السبعينات (جدول ٤) الفوارق بين ما يتكلفه طالب الجامعة أو التعليم الثانوى فى سنة واحدة ، وما يتكلفه تلميذ الابتدائى فى السنة الواحدة فى كل من البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية ٠ ويتضح من الجدول أنه فى البلدان الصناعية الثلاثة (وهى الولايات المتحدة ، انجلترا ونيوزيلنده) كانت التكاليف النسبية لتعليم التلميذ فى الثانوى لسنة واحدة تساوى تكاليف تعليم ٦ر٦ تلميذ فى مرحلة التعليم الابتدائى فى السنة الواحدة ٠ أما بالنسبة لمرحلة التعليم العالى فان التلميذ الواحد فى السنة يكلف مايعادل تكاليف ٦ر١٧ تلميذ فى مرحلة التعليم الابتدائى ٠ هذا عن الدول الصناعية المتقدمة ، أما بالنسبة للدول النامية كما يتضح من الجدول فان الفوارق فى التكاليف تصبح ضخمة ٠ اذ يتضح أن ما يتكلفه تلميذ واحد فى الثانوى فى السنة فى هذه الدول يعادل ما يتكلفه ٩ر١١ تلميذ فى مرحلة التعليم الابتدائى ٠ ويصبح الفارق أكثر ضخامة فى حالة المقارنة الخاصة بالتكاليف النسبية فى مرحلة الجامعة ، حيث أن كل طالب فى الجامعة فى السنة يكلف ما يعادل تكاليف تعليم ٩ر٨٧ تلميذ فى مرحلة التعليم الابتدائى فى السنة ٠ وفى الكثير من الدول الأفريقية (مثل سيراليون مالاوى ، كينيا ، تنزانيا) فان كل طالب فى الجامعة يكلف ما يعادل تكاليف تعليم ٢٨٣ تلميـــذ فى مرحلة التعليم الابتدائى فى السنة ٠

ولما كان عدد التلاميذ المسجلين فى الجامعات فى أكثر من نصف عدد البلدان النامية ، هى اعداد قليلة بالمقارنة بعدد التلاميذ فى مرحلة التعليم الابتدائى « أكثر من ١٠٠ (ابتدائى) ١ (جامعى) » فاننا نخلص من ذلك الى أن الدول النامية قد انفقت الجانب الأكبر من ميزانياتها التعليمية على

---

(١) بينما تصل هذه النسبة الى أقل من ١٠ (ابتدائى) : (جامعى) فى البلدان الصناعية المتقدمة ٠

جـــدول (٤)

تكاليف التعليم النسبية للطالب فى السنة

فى مراحل التعليم المختلفة فى مجموعة من البلدان المتقدمة والنامية

مجموعات الدول	التكاليف النسبية ثانوى/ابتدائى	التكاليف النسبية عالى/ابتدائى
الولايات المتحدة ، انجلترا ، نيوزيلندا	٦ر٦	١٧ر٦
الملايو ، غانا ، كوريا الجنوبية ، كينيا ، أوغندا ، نيجيريا ، الهند	١١ر٩	٨٧ر٩

المصـــدر :

Michael P. Todaro, Economic Development in the Third World, Longman, New York, 1982, p. 294.

نقلان عن :

G. Psacharopoulos, The Returns to Education : An International Comparison (Amsterdam : Elsevier, 1972), Table, 8.2.

عدد قليل من الطلاب المسجلين فى الجامعات والمعاهد العليا · ويمكـــن الاستدلال على ذلك بسهولة فى مصر اذا نظرنا الى ارتفاع كثافة التلاميذ فى مرحلة التعليم الأساسى (الابتدائى والاعدادى) ، والاضطرار الى تشغيل معظم المدارس الابتدائية الحكومية ثلاث مراحل فى اليوم الواحد · بينما تقل الحاجة الى ذلك فى مرحلة التعليم الثانوى حيث يتم تشغيل المدارس مرحلتين فقط ومع انخفاض نسبى فى كثافة الفصول · ويتحسن الوضع كثيرا فى مرحلة الجامعة بالنسبة للكليات العملية · حيث يقل عدد الطلاب بصورة ملحوظة ويزداد عدد أعضاء هيئة التدريس بشكل كبير ·

ومن الجدير بالذكر فانه خلال الثلاثين عاما الماضية أخذت الحكومات المصرية المتعاقبة تعطى أهمية أكبر للتعليم الجامعى والمعاهد العليـا وفى التعليم مابعد مرحلة الشهادة الجامعية الأولى (الماجستير والدكتوراه فى

الداخل والخارج) بينما تقتر كثيرا فى الأموال المخصصة للتوسع فى مرحلة التعليم الأساسى · والنتيجة واضحة تماما حيث يوجد فائض كبير فى الخريجين من حملة الشهادات الجامعية كما سبق أن بينا ، بينما توجد ندرة فى اليد العاملة من حملة الشهادات الابتدائية (الذين يعرفون القراءة والكتابة) ·

ثانيا : العائد النسبى لمراحل التعليم المختلفة :

ونأتى الآن لمقارنة الفرق فى العائد النسبى الذى يحصل عليه الحاصل على مؤهل ثانوى بالمقارنة بالحاصل على مؤهل الابتدائى فقط · وكذلك الحاصل على مؤهل عالى بالمقارنة بزميله الحاصل على مؤهل ابتدائى فى السنة فى كل من البلاد الصناعية والبلدان النامية ، فنجد أنه بالنسبة للدول الصناعية (جدول ٥) انها تصبح ١ر٤ فى الحالة الأولى ، ٢ر٤ فى الحالة الثانية ، أى أن دخل الحاصل على التعليم الثانوى فى السنة يساوى ١ر٤ دخل زميله الحاصل على التعليم الابتدائى فقط · وأن الحاصل على مؤهل عالى يحصل على دخل يساوى ٢ر٤ مرة دخل الحاصل على الشهادة الابتدائية ·

أما بالنسبة للبلدان النامية المذكورة فى الجدول (وهى تمثل حالة تنطبق على معظم البلدان النامية ومنها مصر) فاننا نجد أن الفوارق تصبح أكبر بالمقارنة بالبلاد الصناعية المذكورة · اذ أننا نجد أن دخل الحاصل على التعليم الثانوى فى السنة يساوى ٢ر٤ مرة دخل الحاصل على التعليم الابتدائى فقط · أما الحاصل على مؤهل عالى فان دخله فى السنة يساوى ٦ر٤ مرة دخل الحاصل على شهادة التعليم الابتدائى فقط ·

جـــدول (٥)

معدلات العائد المتوسط النسبى

للفرد فى السنة عند مستويات التعليم المختلفة فى مجموعة من الدول

مجموع الدول	الدخول النسبية ثانوى/ابتدائى	الدخول النسبية عالى/ابتدائى
الولايات المتحدة ، كندا ، انجلترا الملايو ، غانا ، كوريا الجنوبية	١ر٤	٢ر٤
كينيا ، أوغندا ، نيجيريا ، الهند	٢ر٤	٦ر٤

المصدر : المرجع السابق ٠

والملاحظة الأولى ـ ونحن نقارن بين الأوضاع فى البلاد الصناعية المتقدمة والبلاد النامية ـ أن الفوارق فى الدخول بين مستويات التعليم ليست كبيرة ٠ وأكثر من هذا فان المرتب الأساسى فى البلاد الصناعية للحاصل على التعليم الابتدائى يعتبر معقولا بحيث يضمن للشخص عيشا كريما ٠ ونظرا لعدم وجود فارق كبير بين دخل الشخص الذى يحصل على مؤهل بسيط (التعليم الأساسى مثلا والذى يحصل عليه عند سن ١٥ سنة) والحاصل على مؤهل عالى (والذى يحصل عليه عند سن ٢٢ سنة) ، أضف الى ذلك تحمل الطالب بالقدر الأكبر من مصروفات التعليم العالى الباهظة ، وكذلك عدم وجود أى تمييز اجتماعى أو قيود فى الترقى تواجه الحاصلين على مؤهلات بسيطة أو متوسطة ، فان كثيرا من الطلاب يتجهون الى العمل فور انتهاء مرحلة التعليم الاساسى (أى عند سن ١٥ سنة) ٠

أما فى الدول النامية ومن بينها مصر فانه يوجد فارق كبير بين دخل الحاصل على مؤهل بسيط والحاصل على مؤهل جامعى ، هذا فضلا عن الدعم الكبير للتعليم العالى (أو المجانية الكاملة كما هو الحال فى مصر)، كذلك القيود الموضوعة أمام ترقى الحاصلين على مؤهـــــلات بسيطة الى المستويات الوظيفية العليا ، هذا بالاضافة الى التمييز الاجتماعى المتحيز ضدهم ٠ لكل هذه الاعتبارات فان الغالبية العظمى من الطـــلاب يفضلون

الاستمرار فى الدراسة حتى الحصول على الشهادة الجامعية · ومن هنا بدأت المشاكل فى الظهور وهى تتعلق بالفائض الكبير من حملة الشهادات الجامعية من التخصصات المختلفة ، واضطرار الكثيرين منهم الى قبول أعمال لا تحتاج الى المؤهل الجامعى · مما يمثل ضياعا واسرافا فى الموارد الاقتصادية النادرة فى المجتمع ·

٥ ـ العوائد والتكاليف الخاصة والاجتماعية المتعلقة بالانفاق على التعليم : (١)

أولا : تعريفـــات :

نعرف أولا المقصود بالعوائد والتكاليف الخاصة والاجتماعية المتعلقة بالانفاق على التعليم · ونبدأ أولا بموضوع التكاليف ·

تكاليف التعـليم :

ونتكلم أولا عن التكاليف الخاصة Private Cost وهى التى يتحملها الطالب أو أسرته أو الاثنين معا نتيجة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية · وعناصر هذه التكاليف هى :

(أ) رسوم التعليم فى المدارس والجامعات ·

(ب) قيمة الكتب والأدوات الأخرى ·

(جـ) الدخل الذى يضحى به الفرد الذى فضل الاستمرار فى التعليم وهذا ما يعرف بتكلفة الفرصة الضائعة Opportunity Cost ، وعـــدم قبول عمل يعطيه دخلا وفى سن صغير (١٣ ـ ١٥ سنة مثلا) وانتظاره حتى التخرج من الجامعة مثلا وحصوله على المؤهل العالى وذلك عند سن ٢٢ ـ ٢٣ سنة ·

---

(١) د· المرسى السيد حجازى ، « الاستثمار فى التعليم العالى وعلاقته بالتنمية الاقتصادية ـ مع دراسة تطبيقية » رسالة ماجستير فى الاقتصاد ، كلية التجارة ـ جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٦ ، وكذلك « مذكرات فى اقتصاديات الخدمات العامة » لنفس المؤلف ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ ، الباب الرابع عن اقتصاديات التعليم ·

ويخصم من تكاليف التعليم أى مساعدات مالية أو منح أو دعم يحصل عليه الطالب خلال سنوات تعليمه ٠

التكاليف العامة للتعليم Social Costs ٠ ولما كانت نفقات التعليم باهظة فان الرسوم التى يدفعها التلاميذ فى مراحل التعليم المختلفة لا تغطى الا جزءا يسيرا من التكاليف الكلية للتعليم ، واذا كانت الدول تتبع سياسة مجانية التعليم ـ كما هو الحال فى مصر ـ فان تكاليف التعليم تقع كلها بالكامل على عاتق الدولة (أو على عاتق دافعى الضرائب بمعنى أدق) ٠ ومدى مساهمة الدولة فى نفقات التعليم يختلف من دولة الى أخرى على حسب مدى الأخذ بنظام مجانية التعليم ، وهل المجانية قاصرة على مرحلة التعليم الأساسى مثلا ، أم أنها تشتمل على مستويات التعليم التى تلى ذلك ٠ كذلك فاننا نجد أنه فى البلدان الصناعية تحصل الجامعات على تبرعات سخية من جانب الشركات الصناعية والأثرياء ٠ كذلك فان الطلبة يتحملون بجزء هام من تكاليف تعليمهم ، وتتحمل الدولة نصيبا ملحوظا من تكاليف العملية التعليمية ٠

الفوائد من التعليم : Benefits from Education

(أ) الفوائد الخاصة : Private Benefits

وتسمى أيضا بالمنافع الخاصة وهى الفوائد التى يحصل عليها الفرد نتيجة تعلمه ٠ وذلك بسبب الزيادة فى مقدرته على الكسب فى المستقبل ٠ وذلك نتيجة لزيادة انتاجية الفرد المتعلم ، أو نتيجة لقدرته على انتاج سلع جديدة أو نتيجة للعاملين معا ٠ وعند الحديث على العوائد الخاصة بالاستثمار فى التعليم فانه يجب أن ننوه أن هناك استثناءات ، بمعنى أن بعض الأفراد ممن حصلوا على مستوى تعليمى متواضع أمكنهم تحقيق ثروات ضخمة ٠ كذلك فان هناك من فشلوا فى اكمال مراحلها التعليمية ، وانخرطوا فى الأعمال الحرة المختلفة وحققوا نجاحا كبيرا يحسده عليهم حملة الشهادات العليا ٠

ولكنه يجب النظر الى هذه الحالات على أنها استثناءات وتبقى القاعدة العامة سليمة ، وهى أن الأفراد من حملة المؤهلات البسيطة يحققون دخلا

أقل من حملة المؤهلات المتوسطة ، وهؤلاء يحققون دخلا أقل من الدخل الذى يحققه الحاصلون على مؤهلات جامعية وهكذا ٠

(ب) الفوائد العامة : Social Benefits

أما الفوائد العامة للتعليم فانها تتمثل فى الفوائد التى تعـود على المجتمع من تعلم أفراده ٠ وبدون الخوض فى تفاصيل كثيرة فان المجتمعات المتقدمة فى العالم سواء المجمعات الصناعية الرأسمالية أو الصـــناعية الاشتراكية ، أو المجتمعات الحديثة التصنيع فى جنوب شرق آسيا أو غيرها من دول أمريكا اللاتينية ، فان هناك اجماعا على أن تقدم هذه الدول يرجع الى حد بعيد الى الاهتمام الكبير بالتعليم من جانب حكومات هذه الدول ٠ وبالطبع فان هناك عوامل أخرى كثيرة لتقدم هذه البلاد الا أن التعليم يصقل المزايا الأخرى التى يتمتع بها أفراد المجتمع ٠ ومن الفوائد العامة للتعليم النضج السياسى لدى الجماهير ، وشعورهم بالانتماء الوطنى ، والسلوك الحضارى الراقى ، والتصرفات الاستهلاكية الواعية ، والحد من الانجاب وارتفاع المستوى الصحى ، والى غير ذلك من الصفات الراقية ٠ وهذه الفوائد العامة تفوق بكثير الفوائد الخاصة من التعليم التى تتمثل فى المكسب الخاص الذى يعود على الشخص المتعلم ٠

ثانيا : مسار التكلفة الاجتماعية والتكلفة الخاصة :

من الملاحظ أنه فى الدول النامية تزداد التكلفـــة الاجتماعية للتعليم The Social Cost of Education بسرعة كلما ارتقى التلميذ فى الســـلم التعليمى ٠ هذا فى الوقت الذى تزداد فيه التكاليف الخاصة Private Costs وهى التكاليف التى يتحملها الطالب بنفسه ـ ببطء أو حتى قد تتعرض للانخفاض ٠

ومن الجدير بالذكر فان اتساع الفجوة بين التكاليف الاجتماعيـــة والتكاليف الخاصة يشجع على ازدياد الطلب على التعليم العالى ٠ وأوضح مثال على ذلك هو الوضع فى مصر حيث الاقبال الكبير جدا على الجامعات والذى يرجع جزئيا الى مجانية التعليم ٠ وحتى الطلاب الذين لا يحصلون على مجموع كاف لدخولهم الجامعة أو كان مجموعهم لا يؤهلهم للدخول

الى احدى كليات القمة (الطب ، الصيدلة ، الهندسة) كما يسميها الطلاب عادة ، فان أولياء الأمور يذهبون الى اخر الدنيا لألحاق ابنائهم فى احدى الجامعات الأجنبية لعام واحد ، ثم يقومون بتحويل أبنائهم فى العام التالى الى الكلية التى يرغبونها فى الجامعات المصرية ٠

ويلاحظ أن انخفاض التكلفة التى يتحملها الطالب فى المستويات العليا من التعليم (أو فى حالة وجود مجانية كاملة كما هو الحال فى الجامعات المصرية) فان الطلب على التعليم الجامعى يصبح طلبا مفرطا Excessive demand ويصبح لدينا اعدادا متزايدة من الخريجين تفوق بكثير عدد الوظائف المتاحة ٠ ويرجع ذلك الى أن قدرا كبيرا من الموارد أصبح يوجه للتعليم العالى ، هذا فى الوقت الذى تقل فيه الأموال العامة أو الموارد الاقتصادية المطلوبة لخلق عدد كاف من الوظائف لتشغيل الخريجين٠

ويوضح الشكل (رقم ١) الفوارق بين التكلفة الخاصة والعامة (أو الاجتماعية) ، وكذلك العائد الخاص والعام (أو الاجتماعى) من التعليم عند مراحله المختلفة (الابتدائى ، والثانوى ، والعالى) ٠ ويوضح هذا الشكل كيف أن الفارق الكبير بين التكلفة الخاصة والعامة (أو الاجتماعية) يمكن أن يؤدى الى سوء توزيع الموارد الاقتصادية عندما تصبح العوائد الخاصة للافراد أعلى بكثير من العوائد الاجتماعية التى يحصل عليها المجتمع من استثمار أمواله فى التعليم ٠

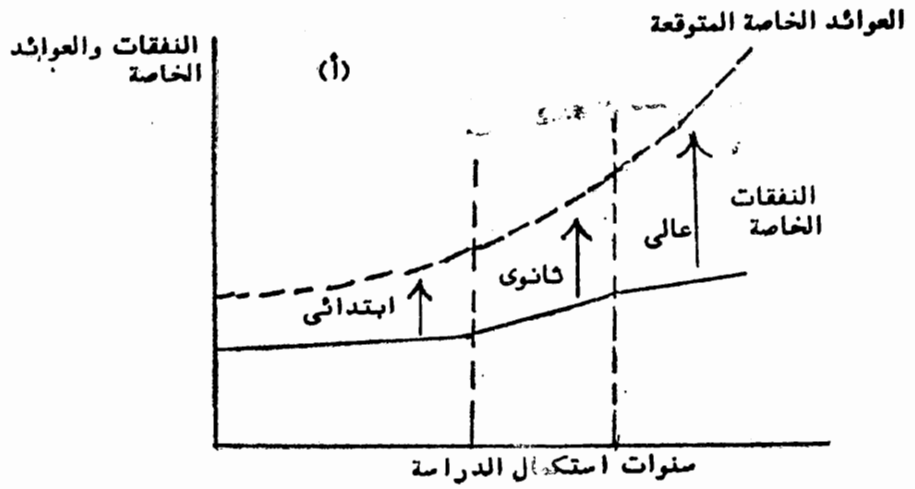

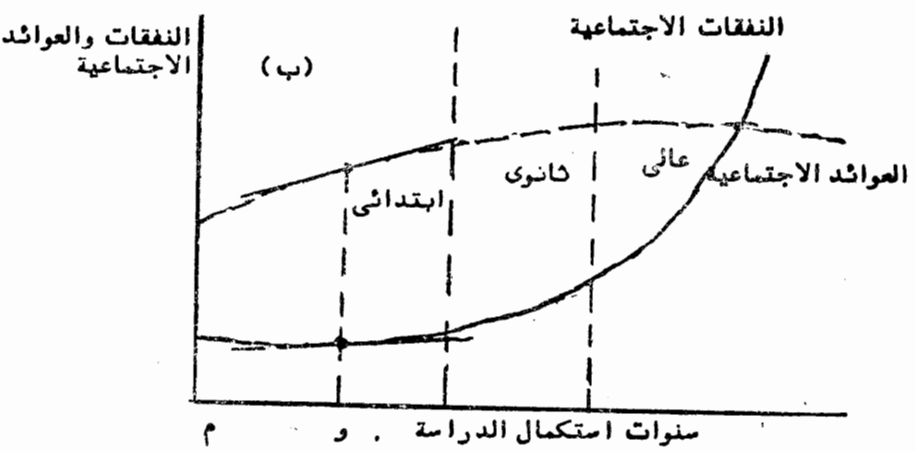

شـــكل (١)

العوائد والنفقات الخاصة والاجتماعية

من الاستثمار فى التعليم بمراحله المختلفة

ويبين الشكل (١ ـ أ) العائد الخاص المنتظر الحصول عليه عند مراحل التعليم المختلفة بالمقارنة بالتكاليف الخاصة التى يتحملها الطالب · ويلاحظ من الشكل أن التلميذ كلما أنهى مرحلة جديدة من مراحل تعليمه فان العائد المنتظر الحصول عليه يرتفع بمعدل أسرع من المعدل الذى تزداد به تكاليف التعليم الخاصة التى يتحملها · ويرجع ذلك الى مجانية التعليم أو دعم التعليم من كل الحكومات كما هو الوضع الشائع فى معظم البلدان النامية · ويحصل الطالب على أقصى عائد ممكن Maximum Return عند المستوى من التعليم الذى يصل فيه الفرق بين العائد المنتظر والتكلفة الخاصة التى يتحملها الطالب أقصى ما يمكن · ويكون ذلك (كما يتضح من شكل ١ ـ أ) فى مرحلة التعليم الجامعى ثم الدراسات العليا (فى حالة توفرها بالمجان كما هو الحال فى مصر) · وهذا يفسر لنا الاقبال الشديد فى مصر على التعليم الجامعى والدراسات العليا ·

أما الشكل (١ ـ ب) فانه يوضح العائد الاجتماعى الذى يحصل عليه المجتمع وكذلك التكلفة الاجتماعية التى يتحملها عند كل مستوى من مستويات التعليم · ويلاحظ من الرسم أن منحنى العائد الاجتماعى يرتفع بسرعة فى البداية ، وهذا يرجع الى تحسن انتاجية الأفراد عند حصولها على الشهادة الابتدائية واشتغالهم فى الزراعة وغيرها من الحرف والنشاطات التقليدية · وبالطبع فان هذا القسط من التعليم الأساسى يجعل الأفراد أفضل كثيرا من الافراد الأميين كما سبق أن ذكرنا ·

أما بعد تخطى هذه المرحلة فان العائد الاجتماعى الحدى Marginal Social Benefit الذى يتحقق من الحصول على مزيد من التعليم يزداد ولكن بمعدل متناقص at a decreasing rate وهذا يفسر تناقص ميل منحنى العائد الاجتماعى · وهذا يتضح من تناقص ميول المماسات لمنحنى العائد الاجتماعى كلما اتجهنا من اليسار الى اليمين · ويعبر ميل المماس عن العائد الاجتماعى الحدى ·

ومن ناحية أخرى فان منحنى التكلفة الاجتماعية يرتفع ببطء فى السنوات الأولى من التعليم (وهى سنوات التعليم الأساسى أو الابتدائى) . ولكنه يأخذ فى الارتفاع بشكل أسرع عند المستويات الأعلى من التعليم ·

ويتضح ذلك بجلاء من تزايد ميول المماسات لمنحنى التكلفة الاجتماعية كلما اتجهنا الى أعلى المنحنى · ويعبر ميل المماس عن التكلفة الاجتماعيـــة الحدية ويرجع هذا الارتفـــاع السريع فى التكلفـــة الاجتماعية الحـــدية Marginal Social Cost عند مستويات التعليم الثانوى والعالى ، الى ارتفاع التكاليف الرأسمالية وتكاليف التشغيل اللازمة (من معدات وأجهزة ومواد ومدرسين ومساعدين وغير ذلك) · ويضاف الى ذلك أن الدول النامية تدعم بصورة ملحوظة التعليم الثانوى والعالى أى أن المجتمع (أو دافع الضرائب) هو الذى يتحمل معظم أو كل التكاليف وليس الأفراد · ويظهر ذلك بوضوح عند النظر الى منحنى التكاليف الاجتماعية شكل (أ ــ ب) فى المرحلة الخاصة بالتعليم الثانوى وبصورة أكبر فى المرحلة الخاصة بالتعليم العالى حيث يأخذ المنحنى فى الصعود الى أعلى بشكل حاد ·

ويتضح من الشكل المذكور أن الاستراتيجية المثلى من وجهة نظـــر المجتمع (أى التى تحقق الحصول على أقصى عائد اجتماعى maximum social rate of return من الاستثمار فى التعليم) ، هى التى تركز على اعطاء كل التلاميذ الحد الأدنى من سنوات التعليم وهى (م و) فى الرسم · وهى مرحلة التعليم الابتدائى حيث تصل التكلفة الاجتماعية الحدية الى أدنى حد ممكن ويصل العائد الحدى الاجتماعى الى أقصى حد ممكن (انظر ميل المماسات على الرسم) · وبعد انتهاء سنوات التعليم الابتدائى (م و) تأخذ التكاليف الاجتماعية الحدية marginal social cost فى الارتفاع بصورة سريعة بينما يأخذ العائد الاجتماعى الحدى فى الانخفاض · وعلى ذلك فان أى استثمارات جديدة (أو اضافية) سوف تعطى عائدا اجتماعيا ســـلبيا Negative social rate of return.

وخلاصة القول فانه قد اتضح لنا من الشكل (١ ــ أ ب) التعارض الكبير بين استراتيجية الاستمار فى التعليم من وجهة نظر الأفراد (أو الاستثمار الخاص) ومن وجهة نظر المجتمع (أو الدولة) · ويزداد هذا التعارض كلما تقدم التلاميذ فى مراحل التعليم المختلفة · وكذلك كلما قامت الحكومة بتقديم دعم كبير لتكاليف التعليم الثانوى والعالى ، أى جعل تكلفته منخفضة بالنسبة للطلاب · ومن ثم فان الطالب سوف يجد من مصلحته أن يحصل على شهاد الثانوى العام ، ثم الالتحاق بالجامعة حيث يصل الدعم

الذى تقدمه الدولة (أو المجتمع) الى تكاليف التعليم الى أقصاه ، وخاصة بالنسبة للكليات العملية حيث ترتفع بصورة كبيرة التكلفة الحقيقية للتعليم· ويساعد استمرار الطلاب فى طلب التعليم العالى تسعير الشهادات العليا تسعيرا مرتفعا ، وكذلك التزام الدولة بتعيين الخريجين كما هو الحال فى مصر(١) · وعلى ذلك فان الطالب الذى يستمر فى التعليم للحصول على الشهادة الجامعية لا يتخوف كثيرا من عدم وجود فرصة عمل فى المستقبل طالما بقى التزام الدولة بتوظيف الخريجين · هذا فضلا عن أنه لم يتحمل الا تكاليف قليلة فى مقابل حصوله على الشهادة الجامعية ·

ونخلص مما تقدم بأن التوسع فى التعليم العالى وتحمل الدولة للجانب الأكبر من نفقات التعليم ، هذا فضلا عن تميز الخريج بوظيفة جيدة ومرتب مرتفع ، وفرص أفضل للترقى وشغل وظائف قيادية فى المجتمع ، هذا بجانب ضمان الحكومة لتوظيف الخريجين ، يترتب على كل ذلك سوء توزيع الموارد البشرية وذلك بتخـريج أعـــداد كبيرة من خريجى الجامعات تفوق بكثير احتياجات الاقتصاد القومى · واضطرار الكثير من الخريجين الى الاشتغال فى وظائف تقل بكثير عن مستوى تعليمهم · أو بمعنى آخر يصبح الخريج أكثر تعليما Overeducated بالنسبة لطبيعة العمل · فمثلا نجد أن كثيرا من المهندسين الذين يعملون الأن فى شركات القطاع العام والمصـــالح الحكومية يقومون باعمال روتينية لا تحتاج الى مؤهلاتهم العالية ويمكن القيام بها بواسطة خريجى المدارس الصناعية ويمكن أن نقول نفس الشىء عن الكثير من خريجى الكليات العملية والنظرية ·

والأخطر من ذلك أن الكثير من الخريجين بعد أن يذوقوا مرارة البطالة لفترة طويلةمن الزمن فانهميقومون بأعمالحرة أو لحسابهم Self Employed وأن هذه الأعمال لا تحتاج لكل سنوات التعليم العالى التى قضوها فى الجامعات ·

---

(١) أخذت الحكومة المصرية فى السنوات الاخيرة تتحلل تدريجيا وبهدوء من توظيف الخريجين وذلك تنفيذا لتوجيهات صندوق النقد الدولى · وينحصر التزام وزارة القوى العاملة فى توظيف الخريجين الذين تحتاجهم فعلا الجهات الحكومية المختلفة ، أما الفائض من الخريجين فقد تحللت الدولة من توظيفهم ·

ولتصحيح ذلك فانه يجب أن تعيد الدولة - وهى المستثمر الأساسى - توزيع الاستثمارات بحيث تتوسع فى التعليم الأساسى حيث ترتفع بصورة كبيرة العوائد الاجتماعية التى يحصل عليها المجتمع · ويصل الفرق بين التكلفة الحدية الاجتماعية والعائد الحدى الاجتماعى (شكل (أ - ب) الى أقصاه · وتقلل من الاستثمارات الموجهة الى التعليم العالى · كذلك فانها يجب أن تتوسع فى التعليم المتوسط الفنى وتقلل من الاستثمارات فى التعليم المتوسط العام (الثانوى العام) ·

كذلك فانه يجب على الدولة أن تحمل المواطنين بنسبة من تكاليف تعليمهم · ويجب أن تأخذ هذه النسبة فى الارتفاع كلما تقدم التلميذ فى مراحل التعليم الثانوى والعالى · وذلك حتى تعكس الرسوم المدرسية والجامعية جانبا من التكاليف التى يتحملها المجتمع · كذلك فانه يجب على الدولة أن تتحلل تدريجيا من التزامها نحو تعيين الخريجيين حتى يشعر طلاب الجامعات بعبء قضية البطالة التى سوف يواجهونها · وهنا يبدأ سوق العمل فى أن يلعب دوره فى تقليل حماس الافراد للالتحاق بالجامعات· (راجع الهامش السابق) ·

٦ - ارتفاع نسبة المقيدين بالتعليم العالى والثانوى فى مصر :

يتضح من جدول (٦) أن مصر من أعلى الدول فى العالم فى ارتفاع نسبة الطلبة المقيدين فى التعليم الثانوى والعالى ، اذ تصل بالنسبة للتعليم الثانوى ٥٨٪ من مجموعة العمر والى ٢١٪ بالنسبة للتعليم العالى ، بينما نجد أن نسبة الطلبة المقيدين فى التعليم الابتدائى هى نسبة منخفضة اذ تصل الى ٨٤٪ من مجموعة العمر · وتدل هذه النسبة المنخفضة على أن هناك مجموعة ليست بالقليلة من الأطفال لا تجد أماكن فى المدارس الابتدائية · بينما نجد أن مجموعة الدول متوسطة الدخل التى تقع مصر فى داخلها قد وصلت نسبة التلاميذ المقيدين فى مرحلة التعليم الابتدائى حدود الـ ١٠٠٪· وحتى بالنسبة للدول التى ترتفع فيها نسبة الطلاب المقيدين فى مرحلة التعليم الثانوى نجد أن الكثير منهم مقيد بالتعليم الفنى ·

ناهيك عن قضية الأمية التى أختفت فى البلدان الصناعية والبلدان الاشتراكية وكذلك الكثير من البلدان النامية ، وخاصة الدول الكبرى منها·

أما فى مصر فان النسبة مازالت عالية وتقدر بنحو ٤٩ر٤٪ من السكان طبقا لتعداد السكان لعام ١٩٨٦ (١) (جدول ٧) ٠

جـــدول (٦)
الطلاب المقيدين بمراحل التعليم المختلفة
كنسبة مئوية من مجموعات الأعمار فى مصر
وفى بعض البلدان الأخرى فى عام ١٩٨٤ (نسب مئوية)

الـــــدولة	عام ١٩٨٤ (نسب مئوية) الابتدائى	الثانوى	العالى
مصـــــر	٨٤	٥٨	٢١
الصـــين	١١٨	٣٧	١
الهنـــــد	٩٠	٣٤	٩
مجموعة الدول متوسطة الدخل :	١٠٤	٤٧	١٣
تركيـــا	١١٣	٣٨	٩
تـــونس	١١٦	٣٢	٦
البـــرازيل	١٠٣	٣٥	١١
مجموعة الدول الصناعية :	١٠٢	٩٠	٣٨
المملكة المتحـــدة	١٠١	٨٣	٢٠
الولايات المتحـــدة	١٠١	٩٥	٥٧
الدول الاشـــتراكيا :	١٠٥	٩٣	٢١
الاتحـــاد الســـوفيتى	١٠٣	١٠٠	٢١

المصـــدر : The World Bank, World Development Report, 1987, ableTable 31, pp. 262-263.

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ، ١٩٨٦ ، النتائج الاولية ، أبريل ١٩٨٧ ، جدول رقم ٨ صفحة ١٦ ٠

ملحوظة : العمر فى المرحلة الابتدائية يتراوح بين ٦ ـ ١١ سنة وفى المرحلة الثانوية بين ١٢ ـ ١٧ سنة وللاختلاف بين سياسات الدول النامية فيما يتعلق بالعمر فقد تتجاوز نسبة الالتحاق الاجمالية ١٠٠٪ لأن بعض التلاميذ عمرهم أعلى أو أدنى من العمر المتفق عليه لكل مرحلة ٠

جـــدول (٧)

التوزيع النسبى للسكان (الأفراد ١٠ سنوات فأكثر)
حسب الحالة التعليمية طبقا لتعداد السكان فى مصر
فى أعوام ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ (نسب مئوية)

سنة التعداد	أمى	يقـرأ ويكتب	مؤهل متوسط	مؤهل جامعى	الجملة
١٩٦٠	٧٠ر٥	٢٢ر٥	٦ر٢	٠ر٨	١٠٠
١٩٧٦	٥٧ر٢	٢١ر٠	١٩ر٦	٢ر٢	١٠٠
١٩٨٦	٤٩ر٤	٢٤ر٤	٢١ر٨	٤ر٤	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشأت ١٩٨٦ ، النتائج الأولية ، ابريل ١٩٨٧ ، جدول رقم (٨) صفحة ١٦ ٠

وطبقا لهذا التعداد (جدول ٧) فقد كانت نسبة الأمية لدى السكان ٧٠ر٥٪ عام ١٩٦٠ ، وأن الذين لديهم تعليما أوليا أو ابتدائيا حوالى ٢٢ر٥٪ من السكان ٠ أما نسبة الحاصلين على تعليم متوسط فقد كانت فى حدود ٦ر٢٪ فقط من السكان ، أما عن الحاصلين على مؤهل جامعى فان النسبة كانت ٨ر٠٪ من السكان ٠ بعد ذلك ونظرا للتوسع الكبير فى انشاء المدارس بأنواعها المختلفة فان نسبة الأمية انخفضت عام ١٩٧٦ الى ٥٧ر٢٪ ٠ أما الحاصلون على شهادة الابتدائية وما فى حكمها فقد أصبحت نسبتهم ٢١٪ (من ٢٢ر٥٪ عام ١٩٦٠) ، أما الحاصلون على مؤهل متوسط فقد ارتفعت نسبتهم الى ١٩ر٦٪ (من ٦ر٢٪ عام ١٩٦٠) ٠

(الموارد البشرية)

ويتضح من المقارنة بين الحاصلين على الشهادة الابتدائية والحاصلين على المؤهل المتوسط أن الدولة قد توسعت كثيرا فى فتح المدارس الاعدادية والثانوية والمعاهد المتوسطة ، بحيث أن معظم الذين أنهوا مرحلة التعليم الابتدائى قد وجدوا أماكن فى المرحلة التالية · ويمكن أن نستنتج من هذه الأرقام أن مقدار الاستثمار فى التعليم الابتدائى كان متواضـــعا بالمقارنة بالاستثمارا ت الكبيرة التى وجهت الى التعليم الثانوى والمعاهد المتوسطة وكذلك الجامعات · والنتيجة الطبيعية لذلك كانت ازدياد عدد الأفراد الأميين والزيادة الكبيرة فى عدد الأفراد الذين يحملون مؤهلات متوسطة ·

أما عن الأفراد الذين يحملون مؤهلات جامعية فقد ارتفعت النسبة من ٨ر٪ عام ١٩٦٠ الى ٢ر٢٪ من اجمالى السكان عام ١٩٧٦ ، ثم تضاعفت خلال عشر سنوات لتصبح ٤ر٤٪ عام ١٩٨٦(١) · هذا فى الوقت الذى بقى فيه عدد الأفراد الذين يعرفون القراءة والكتابة (أو الذين يحملون الشهادة الابتدائية) عند ٤ر٢٤٪ من السكان بالمقارنة بنسبة ٢١٪ عام ١٩٧٦ ·

وتبين هذه الأرقام بجلاء الكيفية التى وزعت بها الموارد الاقتصادية بين مراحل التعليم الابتدائى والمتوســـط والعالى · والتى يتضح منها أن التعليم الابتدائى قد ظلم تماما ، وأن التعليم المتوسط والعالى قد حصلا على معظم الاستثمارات المخصصة للتعليم ·

ومن الجدير بالذكر فان سوء توزيع الاستثمارات على مراحل التعليم المختلفة بالشكل السابق ذكره ، قد أدى الى حدوث خلل كبير فى سوق العمل · حيث قلت أعداد العاملين (من العمال المهرة) الذين يفترض أنهم يحملون الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها ، ولذلك ارتفعت أجورهم السوقية بصورة كبيرة جدا خلال فترة السبعينات والثمانينات · أما الأفراد الذين

---

(١) يقدر أن ثلث ميزانية التعليم تذهب الى التعليم العالى بينما يبلغ عدد الطلاب المسجلين فى هذه المرحلة ٦٨٠ر٠٠٠ طالب ، بينما يبلغ اجمالى عدد الطلاب فى كل المراحل حوالى ١١ مليون طالب ، وعدد تلاميذ المرحلة الابتدائية حوالى ٦ مليون تلميذ ، والاعدادى العام حوالى ٢ر٣ مليون تلميذ راجع (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ٥٢ ـ ١٩٨٧ ، القـــاهرة ١٩٨٨ (جدول رقم ٨) ·

يحملون المؤهلات المتوسطة والجامعية من معظم التخصصات تقريبا فانهم يعانون من البطالة · وأن الذين يملون منهم بشهاداتهم يحصلون على أجور متواضعة · وهذا شيء طبيعي حيث أن الأجر يتحدد حسب العرض والطلب·

اذا يمكننا القول أن سوء توزيع الاستثمارات الخاصة بالتعليم بالشكل الذى أعطى الأولوية للتعليم المتوسط والعالى ، قد ساعد على ما يأتى : أولا : انتشار الأمية ، ثانيا : وجود بطالة كبيرة جدا بين الأفراد الحاصلين على مؤهلات متوسطة وجامعية كما سبق أن بيننا ، ثالثا : وجود ندرة فى الأفراد الذين نسميهم بالعمال المهرة وغير المهرة والذين يعرفون القراءة والكتابة وأن الكثير منهم يفترض أنه حاصل على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها ·

٧ ـ وسائل الحد من الطلب على التعليم المتوسط النظرى والعالى لكى يتمشى عدد الخريجين مع احتياجات الاقتصاد القومى :

ويكون ذلك باتخاذ مجموعة من السياسات تؤدى الى الحد من الطلب على التعليم المتوسط والعالى من جهة ، ومن جهة أخرى التوسع فى ايجاد فرص للعمل فى الريف والحضر لحملة الشهادة الابتدائية والاعدادية (نهاية مرحلة التعليم الأساسى) · ويمكن تحقيق الجانب الأول من المعادلة الصعبة عن طريق تقليل الفوارق بين التكاليف والعوائد الخاصة والتكاليف والعوائد الاجتماعية ويكون ذلك على النحو التالى :

أولا : تحميل الطالب المستفيد من التعليم بنصيب أكبر ـ وبصورة تدريجية ـ من تكاليف التعليم الفعلية · فى مراحل التعليم التى تلى مرحلة التعليم الأساسى مع ازدياد نسبة ما يتحمله الطالب فى مرحلة التعليم الجامعى ، ويمكن أعطاء منح مناسبة أو دعم مناسب للطلاب غير القادرين بشرط تفوقهم فى دراستهم ، ويحقق هذا الاجراء ما يلى :

١ ـ تقليل الطلب على التعليم بعد مرحلة التعليم الأساسى ·

٢ ـ أن الدعم الموجه للتعليم يجب أن يتناقص كلما تقدم الطالب فى مراحل التعليم المختلفة · وهذا من شأنه أن يقلل من طلب الافراد على التعليم العالى · وكما ذكرنا من قبل فانه عند هذه المستويات العليا من التعليم

تصبح التكلفة الاجتماعية أشد ارتفاعا · كذلك فانه فى هذه المرحلة يقع « الافراط فى التعليم » Overeducation بالشكل الذى يفوق بكثيـــر الاحتياجات التعليمية المطلوبة للوظائف المختلفة · وتحقق سياسة تناقص الدعم الحكومى ـ كلما تقدم الطالب فى مراحل التعليم ـ موا جهة الانتقاد الذى يثار حول سلبيات سياسة الدعم من ناحية عدم العدالة · اذ أن دعم التعليم العالى الذى يمنح لكل الطلاب ـ كما هو الحال فى مصر ـ يعنى فى الواقع قيام الفقراء بدعم التعليم الجامعى لابناء الأثرياء · وأحد الانتقادات الرئيسية لذلك هو أن نسبة لا بأس بها من الطلاب الذين ينتمون الى الطبقات المتوسطة والثرية فى مصر فى الوقـــت الحاضر يذهبون الى الجامعة فى سياراتهم الخاصة ويتمتعون بدعم كامل لنفقات تعليمهم فى الجامعة · وفى نفس الوقت فان الكثيرين من أبناء الفقراء يصعب عليهم مواصلة التعليم الجامعى ·

ثانيا : تقليل الفوارق فى الدخول بين حملة الشهادات المختلفة · وذلك بالعمل على رفع الدخل الذى يحصل عليه حملة شهادة التعليم الاســاسى بصورة كبيرة ، وذلك بالشكل الذى يضمن عيشا كريما لحملة هذه الشهادة· ومما يقلل من الحافز لدى الكثير من الطلاب عن الاستمرار فى التعليم · وذلك مع التركيز على دعم طلاب المدارس الاعدادية بالدراسات التطبيقية والعملية لجعلهم أكثر ملاءمة للعمل فى الصناعة · فهؤلاء سوف يكونون عماد قوة العمل فى القطاعات الاقتصادية المختلفة ·

ثالثا : تقليل الفوارق بين الدخول فيما بين القطاعات الانتاجية الحديثة (وهى الصناعات عالية الانتاجية وبالتالى فانها عالية الأجر) والقطاعات التقليدية (مثل الزراعة والأنشطة المرتبطة بها حيث تنخفض الانتاجية ومن ثم الأجور) · وكذلك تقليل الفوارق فى الدخول فى داخل القطاعات الحديثة ذاتها · وبمعنى أخر فان خريج الجامعة الذى يستمر فى التعليم حتى نهاية السلم التعليمى يفعل ذلك لأنه يرى أن هذه هى الوسيلة الوحيدة لكى يجد عملا مناسبا اجتماعيا واقتصاديا ·

ولما كانت القطاعات الانتاجية الحديثة والتى تتركز عادة فى المـــدن الكبرى لا توظف الا اعدادا صغيرا من العاملين (وهذا يتضح بجلاء فى مصر فى خلال العشرين سنة الماضية) ، فانه لا مناص من تحسين فرص

العدل فى الريف،وذلك عن طريق تشجيع النشاط الانتاجى وخاصة الصناعات الصغيرة فى الريف وكذلك تعديل برامج التعليم فى مراحله المختلفة لكى تلبى الاحتياجات الحقيقية للقطاعات الاقتصادية المختلفـــة وذلك بالتركيز على التعليم الصناعى والمهنى · ويؤدى الاهتمام بالقطاعات التقليدية وخاصة فى الريف الى ارتفاع انتاجية العاملين ومن ثم ارتفاع دخولهم ، مما يقلل الفجوة فى الدخول بين الصناعات الحديثة (فى المدن) والصناعات التقليدية (فى الريف) ويساعد فى ايقاف تيار الهجرة المستمر من الريف الى الحضر·

رابعا:عدم المبالغةفى المتطلبات التعليمية Educational Requirements المطلوبة للوظائف المختلفة · ويلاحظ أن نسبة كبيرة من الخريجين الذين يعملون فى الحكومة والقطاع العام فى العشرين سنة الأخيرة يعملون فى وظائف اشترطت عليهم ضرورة الحصول على المؤهل الجامعى وكثيرا ما يفضـل الحاصلون على تقدير جيد على الأقل · وعلى ذلك فان هذا النوع من الوظائف ـ وهى كثيرة ـ يحرم منها أصحاب المؤهلات المتوسطة مع أن طبيعة العمل الفعلى لا تتطلب أكثر من ذلك ·

خامسا : الربط بين مستويات الأجور وطبيعة الوظائف ، أى فصل العلاقة القائمة بين مستوى الأجر المدفوع والمستوى التعليمى · ويؤدى تحقيق ذلك ـ وبافتراض النجاح فى تحقيق السياسات الأربع الأخرى ـ الى عدم حاجة الأفراد الى الاسراف فى الحصول على المؤهلات التعليمية العالية ، طالما أن الأمر المدفوع للوظيفة غير مرتبط بالحصول على هذه المؤهـلات العاليـــة ·

٧ ـ الخاتمة والتوصـــيات :

١ ـ أن حجم مشكلة البطالة بين حملة الشهادات المتوسطة (التجارة بصفة خاصة) والعالية أصبح يشكل مشكلة خطيرة بالنسبة لمصر وتزداد مشكلة البطالة تعقيدا بمرور الوقت وذلك بسبب : (أ) الزيادة السريعة فى عدد السكان (ب) بطء معدل النمو الاقتصادى وخاصة فى القطاع الزراعى (جـ) التوسع الكبير فى انشاء الصناعات كثيفة استخدام رأس المال وقليلة استخدام اليد العاملة ·

٢ ـ وعلى الرغم من وجود فائض كبير فى الأيدى العاملة من حملة

المؤهلات المتوسطة والعالية فان ٥٠٪ من القوى العاملة فى مصر لا تعرف القراءة والكتابة ، وأن ٥ر٢٠٪ من القوى العاملة تعرف مجرد القـــراءة والكتابة · وهذا الوضع الشاذ ـ ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين ـ يؤدى ولا شك الى انخفاض معدل الاداء الاقتصادى فى المجتمع والى تدهور الوضع الاقتصادى النسبى لمصر بين الكثير من الدول النامية · وكان من المفروض أن يتم توظيف اعداد كبيرة من حملة المؤهلات المتوسطة لكى يشكلوا نسبة هامة من القاعدة العمالية فى الحكومة والقطاع العام · وذلك بعـــد تحسين مرتباتهم واعطائهم التدريب التحويلى وخاصة بالنسبة لحملة دبلوم التجارة المتوسطة · هذا مع القيام بحملة كبيرة وجدية للقضاء على الأمية فى مصر فى السنوات الباقية من القرن العشرين ·

٣ ـ أن من العوامل الهامة لارتفاع نسبة الأمية فى مصر ، هو الخلل فى توزيع الاستثمارات بين مراحل التعليم المختلفة · وذلك بالتركيز الواضح على التعليم المتوسط والعالى وتقليل الاستثمارات الموجهة الى مرحلة التعليم الأساسى (الابتدائى والاعدادى) · ومع الزيادة السريعة فى عدد السكان ، ومع قلة الأماكن فى مدارس مرحلة التعليم الأساسى فقد تعذر على اعداد كبيرة من الاطفال الصغار أن يجدوا أماكن فى المدارس الابتدائية وأصبح الالزام فى التعليم كلاما شكليا · ولقلة الاستثمارات على نحو ما تقدم فقد انتشر نظام المرحلتين والثلاث مراحل فى المدارس الحكومية فى مرحلة التعليم الأساسى (الابتدائى والاعدادى) · ومن ثم فاننا نجد حتى التلاميذ الذين حصلوا على الشهادة الابتدائية فانهم لم يتعلموا شيئا يذكر · ولذا فانه ينبغى ـ وبسرعة ـ التوسع فى انشاء المدارس الابتدائية والاعدادية (مرحلة التعليم الأساسى) مع الاهتمام الكبير باعطاء التلاميذ فى مرحلة الاعدادى جرعة قوية من التعليم الفنى (الزراعى والصناعى) · فهؤلاء الطلاب سوف يكونون عصب القوة العاملة فى المستقبل القريب فى مصر ·

٤ ـ أن من النتائج الخطيرة للتعليم فى البلاد النامية أنه يؤدى الى البطالة بين الخريجين ، وذلك لأنه أولا يزيد من أمال الخريجين الى درجة يصعب معها تلبية هذه الآمال · وثانيا ، لأن التعـــليم قد يعلم الخريجين المهارات الخطأ أو المهارات غير المطلوبة ، وكذلك قد يغرس فى نفوســـهم المواقف الخطأ أو السلوك الخطأ ، وخلاصة القول فان التعليم وخاصـــة المتوسط والعالى كثيرا ما يجعل الشباب يرفضون بعض الأعمال التى تعانى

من ندرة فى الأيدى العاملة ، وذلك بحجة أنهم قد أصبحوا من حملة الشهادات فى حين أنه كان من الممكن قبول هذه الوظائف لو لم يحصلوا على الشهادات التى حصلوا عليها ٠

٥ ـ كذلك فان التعليم يحول البطالة المقنعة الى بطالة سافرة وذلك لأن الذين ينتمون الى المجتمع الزراعى أو الريفى ويعيشون مع أسرهم فى عيشة واحدة ، سوف يتركون قراهم الى المدينة بمجرد حصولهم على الشهادة المتوسطة أو العالية ، وذلك بحثا عن عمل يتمشى مع مؤهلاتهم ٠ ولما كانت المدينة ترتفع فيها نسبة البطالة السافرة ، فان هجرة مزيد من الشباب من القرية الى المدينة ، سوف يزيد مشكلة البطالة تعقيدا ٠ وهنا يكون الشاب الذى كان فى حالة بطالة مقنعة فى الريف قد أصبح فى حالة بطالة سافرة عند هجرته الى المدينة فور حصوله على مؤهل دراسى متوسط أو عالى ٠ لذا فانه ينبغى على الدولة أن تعطى اهتماما كبيرا بالقـــرية المصرية حتى تجعلها مقبولة للعيش فيها بكل ما تحمله هذه الكلمة من معانى ٠ وتعمل على خلق فرص عمل جديدة وذلك بتشجيع المشروعات الصغيرة التى تمتص الكثير من الأيدى العاملة ٠

٦ ـ من الملاحظ أن تكلفة الطالب فى مرحلة التعليم العالى فى الكثير من البلاد النامية تفوق بكثير تكلفة التعليم للطالب فى مرحلة التعليم الثانوى، وتصل الى أرقام فلكية اذا ما قورنت بما يتكلفه التلميذ فى مرحلة التعليم الابتدائى اما اذا نظرنا الى الدول الصناعية المتقدمة فاننا نجد أن الفروق تضيق كثيرا بين تكلفة الطالب فى مراحل التعليم المختلفة ٠ ويؤدى الارتفاع الكبير فى تكلفة الطالب فى مرحلة التعليم الجامعى الى الضغط بصورة كبيرة ومخلة على ميزانية تعليم التلميذ فى مرحـــــلة التعليم الابتـــــدائى والاساسى ٠ مع أن هذه المرحلة هى التى يجب أن تنال نصيبا معقولا من ميزانية التعليم ، أى بمعنى آخر يجب زيادة الموارد التى تخصص لتلميذ الابتدائى والاعدادى (مرحلة التعليم الأساسى) مع تقليل تكلفة الموارد التى تخصص للطالب فى مرحلة التعليم الجامعى وذلك عن طريق حسن استغلال الموا رد الموجودة فى الجامعات المصرية وخاصة فى الكليات العملية ٠

٧ ـ فى البلاد النامية يلاحظ أن الفوارق كبيرة بين دخل الفرد الحاصل على الشهادة الابتدائية وزميله الحاصل على الشهادة المتوسطة ، ويصبح

الفرق أكثر اتساعا فى حالة الشخص الحاصل على مؤهل جامعى · ولذلك يفضل الأفراد الاستمرار فى مراحل التعليم حتى مرحلة التعليم الجامعى وخاصة اذا كانت الدولة تدعم التعليم العالى كما هو الحال فى كثير من هذه الدول · أما فى البلاد الصناعية المتقدمة فان الفوارق فى الدخول تضيق بين حملة الشهادات المختلفة · ولذلك فان الحماس يقل لدى الأفراد للحصول على مؤهلات جامعية · ومما يساعد على هذا الاتجاه أيضا الارتفاع الكبير فى تكاليف التعليم العالى ·

٨ ـ من الملاحظ أنه فى البلاد النامية تزداد التكلفة الاجتماعية للتعليم (أى ما يتحمله المجتمع من تكلفة) بسرعة كلما ارتقى التلميذ فى السلم التعليمى · هذا فى الوقت الذى تزداد فيه التكاليف الخاصة (أى ما يتحمله التلميذ وأسرته من تكاليف التعليم) ببطء أو حتى قد تتعرض للانخفاض · ويؤدى اتساع الفجوة بين التكاليف الاجتماعية والتكاليف الخاصة الى ازدياد الطلب على التعليم العالى · وهذا يفسر لنا الاقبال الكبير جدا على الجامعات فى مصر ·

٩ ـ وبمقارنة التكاليف التى يتحملها الفرد أو المجتمع بالعوائد التى يحصل عليها الفرد (العائد الخاص) أو المجتمع (العائد الاجتماعى) ، فانه يتضح لنا أن الطالب كلما أنهى مرحلة جديدة من مراحل تعليمه فان العائد المنتظر الحصول عليه يرتفع بمعدل أسرع من المعدل الذى تزداد به تكاليف التعليم الخاصة التى يتحملها ، وهذا يرجع الى مجانية التعليم · ويحصل الطالب على أقصى عائد خاص ممكن عند المستوى من التعليم الذى يصل فيه الفرق بين العائد المنتظر والتكلفة الخاصة التى يتحملها الطالب أقصى ما يمكن ، ويكون ذلك عادة فى مرحلة التعليم الجامعى · وهذا يفسر لنا الاقبال الشديد فى مصر على التعليم الجامعى والدراسات العليا ·

١٠ ـ أما بالنسبة للمجتمع فان العائد الاجتماعى الحدى من الانفاق على التعليم يصل الى أقصاه فى نهاية مرحلة التعليم الابتدائى (أو الاساسى) بينما تصل التكلفة الاجتماعية الحدية الى أدنى حد ممكن · وبعد انتهاء مرحلة التعليم الاساسى تأخذ التكاليف الاجتماعية الحدية فى الارتفاع بصورة سريعة بينما يأخذ العائد الاجتماعى الحدى فى الانخفاض · ولتفادى النتائج السلبية لزيادة الاستثمار فى التعليم العالى والمتوسط على حساب التعليم

الأساسى فى مصر ، فانه ينبغى على الدولة أن تعيـــد توزيع الاستثمارات فى التعليم بحيث تتوسع فى التعليم الاساسى حيث ترتفع بصـــورة كبيرة العوائد الاجتماعية التى يحصل عليها المجتمع · ويصل الفرق بين التكلفة الاجتماعية الحدية والعائد الاجتماعى الحدالى أقصاه·وتقلل منالاستثمارات الموجهة الى التعليم العالى وذلك باعادة النظر فى هياكل الجامعات والكليات وذلك بضم الكليات والأقسام المتشابهة ، وترشيد الانفاق ، ورفع الكفاءة ، وتشجيع الفائض من أعضاء هيئة التدريس على التقاعد المبكر والسعى للعمل فى الصناعة أو الجامعات العربية والأجنبية وذلك على نحو ما فعلت الحكومة البريطانية فى السنوات القليلة الماضية ·

١١ ـ أنه ينبغى على الدولة أن تحد من التعليم المتوسط النظـــرى والتعليم العالى لكى يتمشى عدد الخريجين مع احتياجات الاقتصاد القومى والتخلص من الفائض من خريجى المعاهد العليا وخاصة النظرية منها · ويكون ذلك باتباع الوسائل الاتية :

أولا : تحميل الطالب المستفيد من التعليم بنصيب أكبر ـ وبصورة تدريجية ـ من تكاليف التعليم الفعلية فى مراحل التعليم المختلفة التى تلى مرحلة التعليم الأساسى ، مع ازدياد نسبة ما يتحمله الطالب فى مرحـــلة التعليم الجامعى ·

ثانيا : تقليل الفوارق فى الدخول بين حملة الشهادات المختلفة وذلك بالعمل على رفع الدخل الذى يحصل عليه حملة شهادة التعليم الاساسى بصورة كبيرة · فهؤلاء سوف يكونون عماد قوة العمـــل فى القطاعات الاقتصادية المختلفة ·

ثالثا : تقليل الفوارق بين الدخول فيما بين القطاعات الانتاجيـــة الحديثة والقطاعات التقليدية · مع تشجيع وتحسين فرص العمل فى الريف مما يساعد فى ايقاف ديار الهجرة المستمر من الريف الى الحضر ·

رابعا : عدم المبالغة فى المتطلبات التعليمية المطلوبة للوظائف المختلفة·

خامسا : الربط بين مستويات الاجور وطبيعة الوظائف ، أى فصـــل العلاقة القائمة بين مستوى الأجر المدفوع والمستوى التعليمى ·

مراجـع البحث

أولا : المراجع العربيـة :

١ - د٠ المرسى السيد حجازى ، « الاستثمار فى التعليم العالى وعلاقته بالتنمية الاقتصادية - مع دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير فى الاقتصاد ، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٦ ، وكذلك « مذكرات فى اقتصاديات الخدمات العامة » لنفس المؤلف ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ ، الباب الرابع عن اقتصاديات التعليم ٠

٢ - د٠ رمزى سلامة « الاثار المتبادلة بين التعليم والتنمية فى البلدان المتخلفة - دراسة تحليلية » بحث تحت النشر ٠

٣ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء التعداد العام للسكان والاسكان والمنشأت ، ١٩٨٦ ، النتائج الأولية ، ابريل ١٩٨٧ ، جدول رقم ٨ صفحة ١٦ ٠

٤ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى، ١٩٧٤ ، ١٩٨٨ ٠

٥ - د٠ نجيب حسن غيتة ، بعض مظاهر الخلل فى سوق العمل المصرية ٠ كتاب العمل ، العدد ٣٠٤ ، اغسطس ، ١٩٨٩ ٠

ثانيا - المراجع باللغة الانجليزية :

(1) The World Bank, World Development Report 1987, Table 31, pp. 262-263.

(2) M. Blaug, Education & Employment, in John Simmons, (editor), The Education Dilemma, The World Bank, New York, Pergmon Press, 1980.

(3) A. Lewis, Some Aspects of Economic Development, London, Allen & Unwin, 1969.

(4) George Psacharopulous and Maureen Woodhall, Education for Development, An Analysis of Investment Choices. A World Bank Publication, Oxford University Press, New York, 1985, pp. 15-20.

(5) G. Psacharapoulos, "The Contribution of Education to Economic Growth : International Comaprisons. In International Productivity Comparisons and the Causes of the Slowdown, ed. J. Kendrick. Cambridge, Mass. : Ballinger, 1984, p. 337.

(6) Michael P. Todaro, Economic Development in the Third World, London, New York, 1982, p. 294.

(7) Manual Zumelman, Educational Expendidures in the 1970's Washington D.C., World Bank, Education Department, 1982, p. 49.

تعقيب على بحث

« التعليم العالى والبطالة فى مصر »

أ٠د٠ صـــقر أحمـد صـقر

أستاذ الاقتصاد ـ نائب رئيس جامعة المنوفية

١ ـ اسمحوا لى فى البداية أن اهنىء الدكتور / محروس اسماعيل على بحثه القيم عن التعليم العالى والبطالة فى مصر ، والبحث يتعـــرض لمشكلة تزايد أعداد الخريجين من الجامعات والمعاهد العليـــا والمتوسطة ولتزايد مشاكل التوظيف لهؤلاء الخريجين بواسطة وزارة القوى العاملة ، ولمشكلة ارتفاع الأمية المترتبة جزئيا على الخلل فى توزيع الاستثمارات بين مراحل التعليم المختلفة ٠ كما يوضح البحث أن التعليم قد يجعل من الصعب توظيف الخريجين أو قد يحول البطالة المقنعة الى سافرة ، ويتعرض البحث أيضا الى أن تكلفة تعليم الطالب فى التعليم الجامعى فى الدول الناميـة ـ والذى تتحمل الدولة بجانب كبير منه ـ يكلف أكثر من ٢٦ مرة لتكلفة تعليم تلميذ الابتدائى ، وفى نفس الوقت فان دخل الحاصل على مؤهل عالى يصل الى ٦ر٤ مرة دخل الحاصل على شهادة التعليم الابتدائى (هذا الرقم يصل فى البلاد المتقدمة الى ٢ر٤ فقط) ٠ واستنادا الى ذلك يخلص الباحث الى أن على الدولة أن تعيد توزيع الاستثمارات بحيث تتوسع فى التعليم الأساسى وتقلل من استثمارات التعليم العالى وذلك باعادة هيكلة الجامعات والكليات ، وترشيد الانفاق ، وتشجيع التقاعد المبكر والسعى لعمل أعضاء هيئة التدريس بالصناعة والجامعات الأجنبية ٠ كما يخلص الباحث الى أن على الدولة أن تعمل على الحد من الطلب على التعليم الثانوى والعالى وذلك بتحصيل الطالب بجانب متزايد من تكلفة التعليم ، وبتقليل الفوارق بين دخول حملة الشهادات المختلفة ، والوظائف المختلفة ، وبين الدخـول فى القطاعات الحديثة والتقليدية ، وبعدم المبالغة فى المتطلبات التعليمية ٠

٢ ـ ولا ترجع أهمية البحث الذى تتم مناقشته اليوم فقط لأن قضـية التعليم العالى تزايد الاهتمام بها مؤخرا ، ولا لأن البطالة أصبحت شبحا يهدد مختلف الأسر المصرية فى الاونة الاخيرة فقط ، ولكن أيضا لأن التعليم العالى والبطالة لهما تأثير مباشر على كفاءة استخدام العمل ، وهو عنصر

الانتاج الوفير فى الاقتصاد المصرى · ولا تتميز مصر بوفرة عنصر العمل فقط ، ولكنها أيضا تتميز بتوافر قاعدة عريضـــة من المؤهلين فى مختلف التخصصات ، وبتوافر قاعدة عريضة من المؤسسات التعليمية فى مختلف المراحل والتى اذا أحسن استخدامها يمكن أن تساعد فى اعداد الانسان القادر على مواجهة المتغيرات وتقبلها والاستفادة منها ، كما يمكن أن تقدم للفرد والمجتمع الدواء الشافى للكثير من الأمراض التى يتعرضان لها ·

٣ ـ يشير الباحث الى أن فرص العمل المتاحة لا يمكن أن تزيد بنفس نسبة تزايد الخريجين وذلك لبطء معدل النمو الاقتصادى خاصة فى الزراعة، وللتوسع فى الصناعات كثيفة رأس المال ، ولضيق فرص العمل الخارجى · ومع ذلك فتجدر الاشارة من ناحية الى أنه مع التقدم الاقتصـــادى وتزايد الاعتماد على الميكنة الزراعية فانه من المتوقع أن تتجه احتياجات الزراعة من القوة العاملة الى الانخفاض بصورة مطلقة وليست بصورة نسبية فقط ·

ومن الناحية الأخرى فانه بالرغم من التوسع الذى تشـــاهده مصر مؤخرا فى الصناعات كثيفة رأس المال الا أن الرواج السياحى الذى تشهده مصر فى الآونة الراهنة سيؤدى الى تزايد الطلب على العمل نظرا لمـا تتمتع به هذه الأنشطة من كثافة الاعتماد على العمل ·

كما تجدر الاشارة أيضا الى أن قدرة المجتمع على استيعاب الخريجين سوف تتجه نحو التزايد فى الأجل الطويل مع النمو الاقتصادى ، ويرجع ذلك الى أنه مع تزايد اعداد الخريجين سوف تتجه الفروق الدخلية بين حملة الشهادات المختلفة ـ والتى أشار الباحث الى ضخامتها فى البلاد النامية بالمقارنة بالبلاد المتقدمة ـ نحو الانخفاض ، وهو ماسيترتب عليه فتح مجالات جديدة واسعة أمام حملة المؤهلات العليا · ويمكن أن نلاحظ هذه الاتجاهات حاليا خاصة بالنسبة للتعليم الأساسى والتمريض ·

٤ ـ يتعرض الباحث لما يترتب على انتشار التعليم فى المجتمعات الفقيرة كثيفة السكان من تزايد فى حدة البطالة السافرة نتيجة لتحول جانب من البطالة المقنعة الى بطالة سافرة · وبالرغم من أن الباحث قد تحاشى الاشارة الى مصر صراحة فى هذا الصدد ، لما أثاره موضوع وجود البطالة المقنعة

فيها من جدل فى فترة الستينات ، الا أن المشكلة جديرة بالبحث فى ضوء الظروف الجديدة التى يمر بها الاقتصاد المصرى فى أواخر الثمانينات · فمن ناحية يمكن أن نشير الى أن تزايد مستوى دخل الفرد وكهربة الريف وماترتب عليهما من دخول العديد من الصناعات الصـــغيرة الى المناطق الريفية ، ومشكلة توافر الاسكان بالمدن قد خففا من حدة بزوح الباحثين عن العمل الى المناطق الحضرية · ومن الناحية الأخرى نجد أن التزايد المستمر والسريع فى السكان ، وتزايد مساهمة المرأة فى قوة العمل نتيجة للهجرة الخارجية بالاضافة الى الاعتماد المتزايد على الميكنة فى الزراعة سيترتب عليهما امكان سحب جانب من قوة العمل من المناطق الريفية دون أن يتجه الناتج الكلى فى الزراعة نحو الانخفاض ·

٥ ـ فى اطار مناقشة العوائد والتكاليف الخاصة المتعلقة بالانفـاق على التعليم يشير الباحث الى التعارض الكبير بين استراتيجية الاستثمار فى التعليم من وجهة نظر الأفراد (أو الاستثمار الخاص) ومن وجهة نظر المجتمع (أو الدولة) ولتصحيح ذلك يقترح الباحث اعادة توزيع الاستثمارات بحيث يتم التوسع فى التعليم الأساسى والفنى المتوسط والتقليل من الاستثمارات فى الثانوى العام والتعليم العالى ، فضلا عن تحميل الطالب بنســـبة من تكاليف تعليمه تتزايد مع التقدم فى مراحل التعليم · وحتى اذا تغاضينا عن قضية تحميل الطالب بنسبة من تكاليف تعليمه فى مؤسسات التعليم الحكومية لما يتضمنه ذلك من تعارض مع الدستور ، الا أن القضية هامة لما تثيره من أشكالات تتعلق بالاختيار فى تخصيص الموارد · وهنا يمكن أن نشير الى بديلين ينبغى التوفيق بينهما البديل الأول هو الذى ينظر للتعليم على أنه حق للمواطن ، « كالماء والهواء » وينبغى على الحكومة أن توفره للمواطنين فى أقصر وقت · أما البديل الآخر فيركز على الجوانب الاقتصادية حيث يتم التركيز على أن الاستثمار فى التعليم هو شكل من أشكال الاستثمار · وحتى بالنسبة لهذا البديل فالمسألة هى هل يركز الاهتمام بالاستثمار فى الانسان على أنه غاية فى حد ذاتها وبالتالى فالفرصة المتاحة للاختيار الرشيد هى فرصة محدودة ، أم أن الاهتمام بالانسان يتم باعتباره جزءا من التنظيم الاقتصادى للانتاج والاستهلاك · وبدون شك فان هذه النظرة الأخيرة ستكون فى غاية الأهمية لتحديد كمية التعليم المناسبة لاغراض التنمية الاقتصادية والتوزيع الأمثل لاستثمارات التعليم بين الأنواع والمراحل المختلفة ·

٦ ـ فى اطار مناقشة الباحث للعلاقة بين التعليم العالى والبطالة ، تعرض لجانبين رئيسيين من جوانب سياسة التعليم العالى وهما اعداد الخريجين (والتى تعتمد على نظم القبول) والتمويل ويتعلق الجانب الأول بتحديد أعداد المستفيدين من التعليم العالى ، وبأية معايير · كما يهتم الجانب الثانى بتحديد تكلفة التعليم العالى وماذا ينبغى أن تدفعه الحكومة ، وماهى المصادر الأخرى للتمويل · وبالرغم من أهمية هذين الجانبين ، الا أن هناك جانبين رئيسيين آخرين لابد من التعرض لهما فى اطار مناقشة سياسة التعليم العالى وهذان الجانبان هما الرقابة على مؤسسات التعليم العالى ـ أى الكيفية التى يمكن أن يتم من خلالها تنظيم التعليم العالى ، ومن الذى يقوم بذلك ؟ ، وأهداف التعليم العالى وجودته ـ أى كيف يتم تفسير طبيعة وأهداف التعليم العالى ؟ وماهى المعايير التى ينبغى عليه أن يحققها ؟ وترجع أهمية مناقشة هذه الجوانب الأربعة مع بعضها البعض الى أن هناك قدرا كبيرا من التداخل فيما بينها ·

فنظام القبول والرقابة لهما تأثير على تنوع التعليم العالى ودرجة استجابته للتغيرات المختلفة · كما أن نظام القبول والتمويل لهما تأثير على العدالة · وبالمثل فان التمويل وأهداف التعليم وجودته لهما تأثير على درجة الكفاءة فى استخدام الموارد · كما أن الرقابة والجودة لهما تأثير على درجة النضج لمؤسسى مؤسسات التعليم العالى · وبالمثل ، فان الاتجاه نحو تركيز مؤسسات التعليم العالى فى عدد أقل من المؤسسات الكبيرة له صلة بجوانب القوبل والتمويل والجودة · أخيرا ، فان الحرية الأكاديمية والفعالية الادارية فى ادارة مؤسسات التعليم العالى لهما صلة بجوانب التمويل والجودة والرقـــابة ·

٧ ـ يشير البحث الى اتجاه اعداد خريجى الجامعات والمعاهد العليا الى التزايد بمعدل ٥ر٧٪ فى المتوسط سنويا فى الفترة من ١٩٧٧ حتى ١٩٨٧ · ومع ذلك فقد اتجه المجلس الأعلى للجامعات مؤخرا الى الحد من اعداد المقبولين فى الجامعات ، مع ماسيترتب على ذلك من تزايد الضغط على المعاهد العليا وحتى يمكن تحقيق التوافق بين نظام القبول والجودة فلابد من العمل على تنمية الروابط بين الجامعات والمعاهد العليا حتى يمكن النظر الى كافة أشكال التعليم بعد الثانوى على أنها تعليم عالى · كما

ينبغى الاتجاه تدريجيا نحو دمج المجلس الأعلى للجامعات مع المجلس الأعلى للمعاهد ، على أن يتبع ذلك انشاء هيكل فعال لتمويل التعليم العالى والرقابة على مؤسساته على مستوى المحافظات المختلفة فى الجمهورية · كما ينبغى الاهتمام أيضا بأجهزة التدريب المهنى ، واتباع نظام فصول الشركات ـ المتبع فى الولايات المتحدة ـ والتى يتم فيها تقديم خدمات التعليم العالى داخل الشركة وتحت رقابة صاحب العمل · كما يجدر أيضا تشجيع ودمج هـذه الأجهزة مع أجهزة التعليم العالى ·

٨ ـ يتعرض البحث فى اطار مناقشة تمويل التعليم الى ارتفاع تكلفة الطالب فى التعليم العالى بالمقارنة بمراحل التعليم الاخرى وتزايد الدعم الذى توفره الدولة للتعليم الثانوى والعالى · وقد يكون من المفيد فى هذا المجال أن نستعرض الجدول التالى الذى يوضح تطور موازنة وزارة التربية والتعليم فى السنوات الاخيرة ·

مخصصات وزارة التعليم فى الموازنة العامة للدولة

(الارقام بالمليون جنيه مصرى)

السنة / الجهة	١٩٨٢/٨١	١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩
وزارة التربية والتعليم	٩٥	٢٠٥	٢١٢
الجهاز المركزى للكتب الجامعية	٢٤	٨٥	١٢٣
مديريات التربية والتعليم	٤٦٨	١٤٠٩	١٥٨٣
وزارة التعليم العـالى	٤٢	٧٥	٨٣
الجامعـات	٢٤٢	٨١٨	٩٤٨
ـ الاجمـالى	٨٧١	٢٥٩٢	٢٩٤٩
ـ نسـبة الأجـور	٨٧٪	٧٣٪	٧٣٪
ـ النسـبة الى الموازنة العامة للدولة	٨ر٩٪	٩٪	١٠ر٩٪

(الموارد البشرية)

وهذه الأرقام توضح بجلاء تزايد ما تخصصه الدولة للانشطة التعليمية المختلفة وبصورة خاصة للتعليم الجامعى ، حيث اتجهت مخصصات الجامعات فى الموازنة العامة للدولة الى التزايد الى مايقرب من أربع مرات فى فترة لا تتعدى ثمانى سنوات · ومع اتجاه اعداد هيئة التدريس بالجامعات للتزايد من ناحية ، والحد من اعداد المقبولين فى الجامعات من ناحية أخرى اتجهت التكلفة التى تتحملها الحكومة لتعليم الطالب الجامعى فى بعض الكليـــات العملية ـ مثل كلية الطب ـ الى مايزيد على عشرة آلاف جنيه فى السنة · ومن المتوقع أن تستمر هذه التكاليف فى التزايد مالم تبذل الجهود لترشيد الانفاق على التعليم الجامعى واعادة هيكلته ·

٩ ـ فيما يتعلق بالرقابة على مؤسسات التعليم العالى نجد أن الدولة تترك هذه الرقابة للمجالس الجامعية المختلفـــة بدءا من المجلس الأعلى للجامعات ، فمجلس الجامعة فمجلس الكلية ، ومجلس القسم ، وذلك استنادا الى مبدأ استقلال الجامعات · وتستند هذه الطريقة بالطبع الى أن الاعتماد على القيم والتقاليد الجامعية سيترتب عليه تحقق الكفاءة وتخفيض نفقات التعاملات بين الأفراد · وتجدر الاشارة الى أنه نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التى مرت بها مصر منذ أواخر الستينات فقد اتجهت كفاءة هذا الشكل من أشكال الرقابة الى التدهور بشكل واضح مؤخرا ·

ومع ذلك فهناك شكلان بديلان للرقابة ولهما تحقيق الرقابة بالاعتماد على قوى السوق ـ أى ترك الجامعات حرة فى تحديد اعـــداد المقبولين والمصاريف التى يتحملها كل منهم واعداد أعضاء هيئة التدريس ومرتباتهم مع دعم الجامعات بشكل محدود من جانب الدولة · ومن الواضح أن هذا الشكل من أشكال الرقابة لا يمكن تطبيقه فى مصر على الأقل فى المؤسسات التعليمية التابعة للدولة وفقا لنص الدستور · أما الشكل الآخر فيتمثل فى الادارة الحكومية من خلال وزارة التعليم العالى والتى تتسم بالكفاءة فى الحالات التى تكون هناك حاجة فيها الى هيكل قانونى للسلطة حتى يمكن تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة ·

وأيا كان الأمر فى استمرار الاعتماد على المجالس الجامعية أو تزايد الاتجاه نحو الادارة الحكومية لمؤسسات التعليم العالى ، فالأمر الواضح هو

أن أوضاع هيئة التدريس فى الجامعات فى المجتمع ، والافتراضات الأساسية لهؤلاء الأعضاء وتعريفهم للاحتياجات التعليمية وكيفية توفيرها لم تعد مقبولة بدون نقاش من المجتمع · كما أن هناك قناعة متزايدة بأن أعضاء هيئة التدريس - شأنهم شأن الجماعات المهنية الأخرى - اذا تركوا وشأنهم سوف يديرون أمورهم بما يتفق مع مصالحهم الخاصة وراحتهم · وهذا يعنى أن الشكل القائم من أشكال الرقابة من المتوقع له أن يتجه نحو التغير بالشكل الذى يجعل مؤسسات التعليم العالى مسئولة أمام بعض الجهات الأخرى ، وبالشكل الذى يجعلها تخدم الأهداف التى توضع لها من خارج هذه المؤسسات خاصة من الدولة ·

١٠ - أما - بالنسبة للجانب الأخير من جوانب سياسة التعليم العالى ، وهو أهداف التعليم العالى وجودته ، فتجدر الاشارة الى أن الرؤية التقليدية للمجتمع الأكاديمى تركز على ضرورة الاهتمام بنمو الأفراد وتطويرهم · كما تركز هذه الرؤية أيضا على ضرورة الاهتمام بالتقدم الثقافى والاتساق المعرفى · ومع ذلك فهناك دعوة متزايدة نحو التركيز على التعليم المفيد والتى تنادى بالانتقال من التركيز على اعتماد التعليم والتقييم على تراكم المعرفة المتخصصة الى الاهتمام بالتعلم المستقل ، واكتساب المهارات العامة ، والتركيز على الاعداد للتوظف · ويرجع ذلك الى أن الدراسات المتخصصة جدا لن تتميز بالمرونة خاصة فى أوقات التغير الاقتصادى والتكنولوجى السريع ·

ونتيجة لذلك سيكون من الضرورى العمل على تطوير قيم المجتمع الاكاديمى بالشكل الذى يجعله يتوافق مع هذه التغيرات المتوقعة وذلك بتخفيض درجة التصنيف بين المناهج - أى تخفيض درجة الاحتفاظ بالحدود الفاصلة بين محتويات المناهج ، وأيضا تخفيض الحدود الفاصلة بين مايتم تدريسه ومالا يتم تدريسه (أى تخفيض درجة الهيكلة) وذلك بالاتجاه نحو زيادة حرية الاستاذ والطالب فيما يتعلق باختيار وتنظيم وسرعة ارسال وتلقى المعلومات فى العملية التعليمية ·

وهذا التغير المنتظر سيترتب عليه الاتجاه نحو زيادة الاهتمام بالهيكل المعرفى لموضوعات الدراسة ، والتركيز على طرق التعلم بدلا من الاوضاع المعرفية ، وتعلم وتبنى المهارات الشخصية القابلة للانتقال ، والاعداد المهنى ·

والخلاصـــة :

هى أن المشكلات التى يعانى منها التعليم العالى فى مصر حاليـــا ، وتزايد الاهتمام من جانب الحكومة بمواجهة هذه المشكلات بشكل فعال فى الآونة الراهنة سيؤديان بالتدريج الى عدد من التغيرات والتى يرجى أن تساعد على زيادة الكفاءة الاقتصادية لمؤسسات التعليم العالى ٠

هذه مجموعة من الملاحظات رأيت أن أضيفها الى البحث القيم الذى تفضل بالقائه الزميل الدكتور / محروس اسماعيل ، وأرجو ألا أكون قد أطلت عليكم وأشكر لكم حسن الاستماع ٠

تعقيب على بحث

التعليم العالى والبطالة فى مصر

أ٠ د٠ عبـــد المنعم راضـــى
أستاذ الاقتصـــاد
ونائب رئيس ـ جامعة عين شمس

تدور أحداث هذه الورقة حول ظاهرة ضخامة عـــدد الخريجين من الجامعة والمعاهد العليا والمتوسطة وبالتالى انتشار البطالة بينهم لعدم حاجة سوق العمل المصرى اليهم ٠ وتشير احصاءات الباحث الى أن عدد هؤلاء الخريجين كان فى حدود ٢٠ ألف خريج عام ١٩٦٨ واصبح حوالى ١٢٠ ألف خريج فى عام ١٩٨٦ ٠ وأسباب الزيادة هى انتشار مجانية التعليم وترك الأفراد يختارون ما يشاؤون من تخصصات حتى ولو كانت غير مطلوبة ٠

وبأسلوب احصائى استقرائى يدعم الباحث فكرة أن حجم مشكلة البطالة بين المتعلمين قد تزايدت بشدة حتى وان قانون القوى العاملة لم يعد يطبق سنويا بتعيين الخريجين فورا ، بل ان دفع عام ١٩٨٢ لم يعين سوى جزء منها فى عام ١٩٨٩ بعد سبع سنوات من تخرجهم ٠

لقد أتت البطالة بفعل الكساد الاقتصادى القومى وانتشار الصناعات كثيفة رأس المال وضيق فرص العمل فى الخليج بانخفاض أسعار البترول وانتهاء حرب الخليج ٠

وفوق انتشار البطالة بين المتعلمين فان الأمية المنتشرة بنسبة ٥٠٪ فى المجتمع المصرى فانها تسبب انخفاض الانتاجية لدى القوى العاملة المصرية ٠

ويؤدى التعليم الى البطالة لأنه يزيد من الآمال التى يصعب تلبيتها ، كما أنه قد يعلم الخريج المهارات الخطأ ، وفى كثير من الأحيان يحول البطالة المقنعة الى بطالة سافرة ٠

والمساهمة الأكيدة لهذا البحث هو بيان أن تكلفة التعليم فى الجامعات

والمعاهد العليا تكون على حساب التعليم الأساسى فى الابتدائى والاعدادى · فالبيات المعروضة بالبحث تشير الى أن فى الدول الصناعية المتقدمة يكون الفرق بين تكلفة الطالب فى التعليم الجامعى فى المتوسط قريبة من التكلفة المتوسطة للطالب فى الثانوى والابتدائى · ولكن فى الدول النامية تكون التكلفة فى المتوسط متفاوتة بدرجة كبيرة جدا · ففى الدول النامية فى أفريقيا نجد أنه فى المتوسط يتكلف الطالب الجامعى حوالى ١٠ أضعاف متوسط دخل المواطن ، ان تكلفة طالب الجامعة تبلغ ٤٨ مرة تكلفة تلميذ الابتدائى · وتكلفة تعليم طالب الثانوى تبلغ ٤ مرات تكلفة تلميذ الابتدائى · وفى المتوسط فان تكلفة طالب الجامعة فى الدول النامية تعادل ٢٦ مرة تكلفة تلميذ الابتدائى وحوالى ٣ مرات تلميذ الابتدائى ·

اما فى الدول الصناعية فان طالب الجامعة يتكلف ٥ر٢ مـــرة طالب الثانوى ، كما أن طالب الثانوى يتكلف تقريبا مثل طالب الابتدائى ·

وفى حديث التكلفة نجد ان هناك دول فى افريقيا مثل سيراليون وكينيا يتكلف طالب الجامعة ٢٨٣ مرة تكلفة تلميذ الابتدائى فى السنة ، وهو فارق صارخ فى التكلفة ·

ان هذه المقارنات فى التكلفة توضح حقيقـــة ســـــوء توجيه موارد التعليم فى المجتمع حيث يتمتع حفنة قليلة من أبناء المجتمع الحاصلون على التعليم الجامعى بقدر ضخم من الانفاق على التعليم ، بينما نجد أن كثرة أبناء المجتمع فى الابتدائى والثانوى يتمتعون بنسبة ضئيلة جدا من الانفاق على التعليم · وتلك هى مظاهر عدم عدالة تخصيص الموارد وزيادة فى فجوة عدم العدالة خاصة فى الدول النامية · ومما يزيد الأمر سوءا انتشار مجانية التعليم الجامعى فى دولة مثل مصر حيث تكون كل نفقات التعليم تقريبا على حساب الخزانة العامة · ان التكلفة الاجتماعية التى يتحملها المجتمع تكون هكذا أكبر من التكلفة الخاصة ·

ومن حيث العائد فان العائد الخاص الذى يحصل عليه المتعلم نتيجة ارتفاع أجرة ودخله عن غير المتعلم يجعله أكبر بكثير من العائد الاجتماعى القومى حيث أن المتعلمين ينضمون الى جيش البطالة فى الدول النامية ذات التعليم الجامعى المجانى · ان الكثير من مهندسى القطاع العام يقومون بعمل روتينى يستطيع أن يقوم به صاحب مؤهل متوسط ·

ان خلاصة هذا البحث هو تدعيم الفكر الذى يطالب به الباحث وهو اعادة توزيع الاستثمارات بحيث تتوسع فى التعليم الأساسى حيث ترتفع العوائد الاجتماعية · كذلك لابد من اعادة النظر فى مجانية التعليم الجامعى حتى يتحمل الحاصلون عليه جزءا من التكلفة ·

ويطالب البحث بضرورة الحد من التعليم الجامعى وقيمته لدى الأفراد ويساعد على ذلك خفض مجانية تعليمه وتقوية الوعى الاجتماعى نحو التعليم الفنى بأنواعه لارتفاع عائده ·

والورقة تثير احدى المشاكل الكبرى وهى مشكلة مجانية التعليم وعائد التعليم عموما فى الدول النامية · كما تثير أيضا مشكلة التكلفة الاجتماعية والخاصة والعائد الاجتماعى والخاص من التعليم ·

ونود أن نضيف هنا ان الباحث كان يمكن أن يضيف الى التكلفة المباشرة والتكلفة الخاصة بالفرص البديلة يمكن أن نسميه التكلفة الضمنية ونعنى بالتكلفة الضمنية مقدار ما يتحمله الأب والأم من مصاريف السكن والطعام والملابس والعناية والرعاية والمواصلات طوال سنوات الدراسة الجامعية ، ويمكن أن تقارن بمثيلها لو كانت تنفق فى مدرسة داخلية وحسابتها واضحة ·

كما ان البحث لم يتعرض لقضية هامة وهى الفصل بين التعليم كهدف فى حد ذاته ، وبين التعليم والعمالة والبطالة وهى أخذت مرتبطة بقضية التنمية والطلب الفعال والاستثمار أو هى أجور اقتصادية أكثر منها تعليمية· وفى هذا المجال يمكننا القول أن البطالة والعمالة يتمعلاجها بالسياسة النقدية والمالية والاستثمار أكثر مما يتم ذلك بنقص الانفاق على التعليم الجامعى مثلا · كما ان البطالة قضية قصيرة الأجل من المنظور القومى · أما التعليم فهو قضية طويلة الأجل ترى ماذا يكون موقف وحجم المتعلمين جامعيا بعد ٤٠ سنة من اليوم بل وبعد مائة عام من اليوم اذا أعيد استثمار موارد التعليم لصالح التعليم الأساسى أكثر من صالح التعليم الجامعى · ففى مصر فى ظل سياسة الانفتاح وفى نهاية السبعينات كانت البطالة أقل ما يكون · ولعلها اليوم لأسباب قد تزول مع زوال اثار انخفاض أسعار الطاقة ونقص

حجم التحويلات ولعل اصلاح المسار الاقتصادى واختفاء البطالة يعيد نظرتنا الى الاستثمار فى التعليم الجامعى ٠

وعموما فان هذا البحث يلقى ضوءا كبيرا على ظاهرة نادرا ما تعرض لها الباحثون فى مجتمعنا وهى ظاهرة اقتصاديات التعليم ولقد عرضـــها الباحث بكل وضوح واتقان ٠